حزب العدالة والتنمية وعلاقته بالمؤسسة العسكرية التركية (٢٠٠٢-٢٠١٢)

د.حامد محمد طه السويداني

مدرس/قسم الدراسات التاريخية والاجتماعية/مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث ٢٠١٤/١/٩ تاريخ قبول النشر ٢٠١٤/٣/١٨

مستخلص البحث

يعد وصـــول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ حدثاً تاريخياً مهماً، وذلك بســـبب الإنجازات الكبيرة التي حققها لتركيا في المجالات الاقتصـــادية والسياسية والاجتماعية وإعادة توجيه سياسة تركيا وفق منظور (العمق الإستراتيجي) وقيامه بالإصـلاحات الدسـتورية والقضـائية والقانونية. وقد قسـم البحث إلى محورين ومقدمة وخاتمة. تناول الأول (دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية) مركزاً على المؤسـســة العسـكرية التركية (نظرة تاريخية) ومحللاً دور المؤسـســة العسـكرية في الحياة السـياسـية التركية (الانقلابات العسـكرية). ودرس المحور الثاني حزب العدالة والتنمية وتقليص ســلطة المؤسـســة العســكرية التركية مركزاً على الإصـــلاحات والتعديلات الدســـتورية .كما خرج البحث بمجموعة من الاســـتنتاجات المهمة.

الكلمات المفتاحية: حزب العدالة والتنمية؛ تركيا؛ المؤسسة العسكرية التركية.

مقدمة

يعد وصول حزب العدالة والتنمية (Adalat Ve Kalkinma Partisi) والذي يعرف اختصـاراً (AKP) إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، وتشـكيل حكومة بمفرده حدثاً تاريخياً مهماً في تركيا التي كان يغلب عليها نمط تشـــكيل الحكومات الائتلافية من حزبين أو أكثر وعادة ما تســـقط في الانتخابات وتأتي حكومة جديدة ومن أحزاب جديدة، والجدير بالذكر أن حزب العدالة

والتنمية قد حقق فوزاً كبيراً في انتخابات ٢٠٠٧ وكذلك انتخابات ٢٠١١ وقد حقق انجازات كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الخارجي استطاع ان يطور علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي فضلاً عن توجه تركيا وإعادة صياغة سياستها الخارجية نحو دول العالم العربي والإسلامي، ودول القوقاز وأسيا الوسطى وفق رؤية (العمق الاستراتيجي) لتركيا التي نادى بها أحمد داؤد أوغلو وزير الخارجية التركي في كتابه (العمق الاستراتيجي).

أما على الصعيد الداخلي فقد استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق انجازات كبيرة للاقتصاد التركي ورفع مستوى دخل الفرد وإنعاش الاقتصاد ليصبح عاشر اقتصاد في العالم، وكذلك استطاع التقليل من حدة المشكلة الكردية والأقليات الأخرى فأعطيت بعض الحريات الثقافية للأكراد، وقيامه بالعديد من الإصلاحات القانونية والقضائية والعسكرية ومن هنا جاء موضوع البحث الموسوم (حزب العدالة والتنمية وعلاقته بالمؤسسة العسكرية التركية) ليسلط الضوء على مسيرة حزب العدالة والتنمية ويناقش انجازاته السياسية والاقتصادية وقد تضمن البحث من مقدمة وخاتمة ومحورين، سمي المحور الأول "مكانة ودور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية" وتكون من فرعين الأول (المؤسسة العسكرية التركية: نظرة تاريخية) أما الثاني (دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية "الإنقلابات العسكرية").

أما المحور الثاني فكان بعنوان (حزب العدالة والتنمية وتقليص سلطة المؤسسة العسكرية التركية) وتكون من فرعين أيضاً، كان الأول بعنوان (حزب العدالة والتنمية وبرنامجه الإصلاحي عام ٢٠٠٢) أما الثاني فقد ناقش (دور حزب العدالة والتنمية في إصلاح المؤسسة العسكرية التركية) وخرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات المهمة، أما فيما يخص المصادر المستخدمة فهي متنوعة وكانت أبرزها البحوث المترجمة التي كانت قد

عالجت (المؤسسة العسكرية التركية) بكل دقة فضلاً عن المصادر والبحوث الأجنبية والاطاريح الجامعية الرصينة.

أولاً/ المؤسسة العسكرية التركية (نظرة تاريخية)

تميز العثمانيون منذ نشـــأتهم الأولى بالطابع العســـكري لأن مجتمعهم القبلي كـان في حرب دائمـة بـل إن حركتهم بـاتجـاه الغرب ترجع إلى تلـك الطبيعة بوصـفهم جماعات قبلية سـكنت أواسـط أسـيا الصـغرى منذ القرن السـادس الميلادي برزت نزعتها العسكرية بحكم الظروف الصـعبة المحيطة بها ثم تطورت أســاليب العمل العســكري في هذه الجماعات بمضـــي الزمن وأصـــبح لها تقاليد عســـكرية راســـخة أســـهمت في بناء دولة كبرى[١] وقد اســـتطاعت هذه الدولة في اقل من قرنين من الزمن بفضـــل مؤســـســـاتها العسكرية أن تمد نفوذها شرقاً وغرباً وتدق أبواب العاصـمة النمسـاوية (فينا) مرتين في عام ١٥٢٩ و ١٦٨٣ م وبسـطت سـيطرتها على معظم دول أوربا الشرقية واليونان وأجزاء من البحر المتوسط وايطاليا والنمسـا، كما خضـعت لسيطرتها الأرض الممتدة من شمال القفقاس شمالاً حتى الصـحراء الأفريقية جنوباً وحدود المغرب الأقصى غرباً وحتى بلاد فارس والعراق شرقاً[٢].

وتعد القبائل المؤســســـة الدولة العثمانية وخاصـــة قبيلة قايي Kayi من الترك الأوغوز Oguz[*] قبائل عسكرية بصورة أساسية تدفقت في البداية إلى تخوم المجال العربي الإسلامي وسط أسيا وكان العمل العسكري (الغزو) هو عمادها الأساسي وهكذا فقد تحولت القبيلة العثمانية إلى جيش قبل أن تصبح دولـة[٣] وكـان الـدور التـاريخي الـذي قـام بـه الجيش العثمـاني في بنـاء دولـة واســعة الأطراف وما ترتب على هذا الدور من نتائج أبرزها نمو المؤســســة العسـكرية التركية في بداية الدولة والتي تم فيها عمليات التطوير والإصـلاح التي طبعت في المجال العسكري أو من خلال اصـطلاح عناصـر عسكرية بمهام الحكم وهنا تعد سـياسـة الحكام العسـكريين في المجالات الاقتصـادية والاجتماعية احد أثار الإدارة العسكرية في بناء الدولة اقتصادياً واجتماعياً[٤].

وقد ترسخت مكانة الجيش في المجتمع التركي قبل قرون طويلة مضت ففي المجال العسكري كان للجيش الفضل الأكبر في جميع الفتوحات التي حققتها الدولتان السلجوقية (١٠٣٨-١١٩٤) ثم العثمانية (١٢٩٩-١٩٢٢م) وجعلت منها دولتان كبيرتان إلى الحد الذي امتد بحدود ونفوذ الدولة العثمانية إلى ثلاث قارات الأمر الذي سوغ للجيش الانكشاري(*) العثماني القيام بادوار مهمة في تغيير الصدور العظام والسلاطين حتى استطاع السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) وإنهاء دورهم في ١٧/ حزيران ١٨٢٦ والاستعانة بمؤسسة عسكرية أخرى تنأى بنفسها عن التدخل في العملية السياسية حتى عاود الجيش بعد سنوات لم تدم طويلاً تدخله في السياسة مجدداً على غرار ما بدا جلياً في جمعية الاتحاد والترقي التي انطلقت بالأساس من بين صفوف العسكر للإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) في نيسان ١٩٠٩ لتعيد بذلك تسليط الأضواء على أهمية دور العسكر في الحياة السياسية للدولة العثمانية(٥).

وخلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ تحالفت الدولة العثمانية مع ألمانيا والنمسا والمجر ومع أن الجيش العثماني أحرز نصراً في معركة غاليبولي عام ١٩١٥ على الجيش البريطاني، فقد هزم في سائر الميادين وانهارت الدولة العثمانية عام ١٩١٨ وانتزعت أملاكها المتبقية من أسيا بمقتضى معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ التي قيدت السيادة التركية إذ نصت في أحد بنودها على تحديد عدد القوات المسلحة، وحدد عدد أفراد الجيش والجندرمة بحوالي (٥٠) ألف شخص وأخضعت لإشراف ورقابة دول الحلفاء وتحديد مقدار الأسلحة وإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية(٦).

أما في المجال الاجتماعي والذي يعد من العوامل المهمة التي ساعدت على ظهور الجيش التركي أداة من أدوات التأثير في الحياة السياسية والمقصود الوضع الاجتماعي للجيش أي مركز الجيش التركي ومكانته في

التكوين الإجتماعي للدولة بما يحويه من إبعاد مختلفة تتعلق بالبيئة الأصلية لأفراد الجيش سواء الإجتماعية أو البيئية المكتسبة نتيجة العمل في المجال العسكري، ويتفاعل كلا العاملين ويتشكل في النهاية القطاع الاجتماعي الذي ينتمي إليه العسكريون في أي مجتمع[٧] إذ تمكن جنرالات العهد الجمهوري بقيادة الضابط الشاب مصطفى كمال (١٩٢٣-١٩٣٨) بعد أن خاضوا حرب الاستقلال التركية ضد رجال الحكم العثماني وقوات الاحتلال الفرنسي والبريطاني واليوناني والايطالي التي احتلت ارض الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية تمكنوا من الاحتفاظ بالدور السياسي للجيش بعد سقوط الدولة العثمانية استناداً إلى تطورات إقليمية ودولية ومحلية أبرزها قيام الانكليز بعد دخولهم استانبول بإجبار الدولة العثمانية المهزومة على توقيع معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ وهي الاتفاقية التي اضطرت تركيا فيها للقبول بشروطها القاسية وكان أبرزها تخلي تركيا عن سيادتها على الشعوب غير التركية والتنازل لليونان عن بعض الجزر التركية في بحر ايجة واسيا الصغرى، وهكذا تأسست الجمهورية التركية الحديثة في كنف حرب عسكرية قادها مصطفى كمال ورفاقه رسخت بعد ذلك لمبدأ (الانقلابية) كوسيلة لبناء الجمهورية الحديثة والحفاظ عليها وجعلها احد المبادئ الأساسية الستة (الجمهورية، الملّية، الشعبية، العلمانية، الانقلابية، الدولية) للدستور التركي الذي عهد به مصطفى كمال قبيل وفاته عام ١٩٣٨ إلى الجيش التركي الذي اعتبره باني تركيا الحديثة وقائد ثورتها، ومنذ ذلك الحين عدّ الجيش التركي نفسه حامي حمى الجمهورية التركية والأمين المؤتمن على مبادئها الستة[٨].

وتعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى المؤسسات في الدولة التركية وأكثرها تنظماً وهي سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من:

١- التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة في هذا الخصوص تصبح هذه المؤسسة أشبه بـ (المؤسسة البابوية) من حيث اختيار وإفراز وانتقاء العناصر القيادية والتجدد من داخلها وليس من خارجها إذ أنها تضع الترشيحات لتولي المناصب القيادية منها ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات كما أن لمعظم القيادات العسكرية التركية رؤية ستراتيجية واضحة للوطن التركي.

٢- ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية بحيث أنها تأتي وفقاً لهذا المعيار في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)[٩] إذ يزيد عدد الأشخاص الموائمين للخدمة العسكرية في تركيا (١٢) مليون، وعدد من يدخل سن التجنيد أكثر من (٦٨٠٠٠٠) شخص كل عام ويتوزع حوالي (٥١٥١٠٠) شخص يؤدون الخدمة العسكرية على صنوف القوات المسلحة بين (٤٠٢٠٠٠) للقوات البرية و (٦٠١٠٠) للقوات الجوية و (٥٣٠٠٠) للقوات البحرية، ويمكن للجيش أن يجند (٣٧٨٧٠٠) من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة ولدى الأتراك (٣٦٠٠٠ - ٤٠٠٠٠) من الجنود في قبرص التركية. وحوالي (٣٠٠٠) جندي يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي لحفظ السلام[١٠].

أما فيما يتعلق بالمهام والسياسات الدفاعية فقد حددت المؤسسة العسكرية لنفسها مجموعة أهداف تتمثل بالاستجابة الفعالة للتحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي وضمان امن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية وقد بين موقع هيئة الأركان العامة للجيش التركي مجموعة من المهام التي تقع على عاتق المؤسسة العسكرية أبرزها

الردع وتحديد مجال ونطاق الأمن وإدارة الأزمات وعمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة فضلاً عن عمليات الحرب التقليدية، وان قيام القوات المسلحة بمهامها يتطلب منها العمل على تحسين قدراتها التنظيمية والتسليحية والقدرة على إدارة العمليات الأمنية وعملية دعم السلام والإغاثة ومواجهة الاضطرابات والإخطار والتهديدات، ولذا فقد تأسست السياسة الدفاعية للمؤسسة العسكرية على المبادئ:

١- سلام في الوطن سلام في العالم وهي المقولة التي تنسب إلى مصطفى كمال أتاتورك.

٢- المساهمة في تخفيف التوتر في السياسة الإقليمية والدولية.

٣- حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة أراضيها.

٤- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتفاقات العسكرية مع أطراف أخرى في الشرق الأوسط(١١).

أما فيما يخص تنظيم المؤسسة العسكرية فقد نظم الدستور التركي هرمية القوات المسلحة وموقعها في النظام السياسي والدولة ويعين رئيس الجمهورية ورئيس الأركان العامة بناء على اقتراح رئيس الوزراء وهو مسؤول أمامه ومجلس الوزراء مسؤول أمام الجمعية الوطنية بشان الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للحرب والدفاع وعلى رئيس الوزراء أن يلتزم في اقتراح تعيين رئيس الأركان العامة بما تختاره المؤسسة العسكرية نفسها قبلاً ولكن سلطة إعلان الحرب وإرسال القوات إلى الخارج منوطة بالجمعية الوطنية ويتولى رئيس الأركان العامة قيادة عدد من صنوف الأسلحة والقوات وهو مسؤول أيضاً عن تولي العمليات العسكرية بفعالية وجاهزية وتأهب القوات المسلحة التركية(١٢).

ثانياً/ دور المؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية (الانقلابات العسكرية)

بإمكان المرء القول عن تركيا سواء كانت (نظام أو دولة) أن الجيش كمؤسسة جوهرية كان قد عمل على اخذ نصيبه من الحياة السياسية التركية وهذا راجع للمهارة التي يتحلى بها الجندي التركي[١٣] إذ تعد تركيا أنموذجاً للدول التي يقوم فيها الجيش بدور رئيس في الحياة السياسية، إذ كان دور الجيش في السياسة احد التقاليد التي ارتبطت بالنظام السياسي خلال عهد الدولة العثمانية فضلاً عن انه كان يمثل خلال تلك المدة القوة الإبداعية الرائدة في التجديد والتقدم إذ انه اخذ يعمل منذ أواخر القرن الثامن عشر على تحويل البلاد من دولة تقليدية إلى دولة عصرية، وفي العهد الجمهوري كان للجيش دوراً رئيسياً في تحقيق الاستقلال وإقامة النظام الجمهوري مطلع العشرينات من القرن العشرين إذ اضطلع قادته (اتاتورك – اينونو) وغيرهما بدور كبير في قيادة النضال الوطني الذي تمخض عنه قيام تركيا الحديثة عام ١٩٢٣ لكن أتاتورك لجأ بعد قيام النظام الجمهوري إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية[١٤] واعتماده على حزب الشعب الجمهوري وأجهزته في تحقيق إصلاحاته إذ رفع كمال أتاتورك شعار فصل الجيش عن السياسة ومنع تدخله بالحياة السياسية إذ كان أتاتورك نفسه عسكرياً منذ شبابه واشتغل بالسياسة إشتغالاً فعالاً، وكان من المراقبين والمتابعين للأحداث في البلاد وكان يدرسها ويقيمها كعسكري وكشخصية سياسية وأدرك في البداية انه لتحديث المجتمع لابد من تأسيس جمهورية برجوازية التي نوى إقامتها حسب القيم الغربية بتقسيم الوظائف بين الجيش والشخصيات السياسية فالجيش من وجهة نظر أتاتورك يجب أن يقوم بتنفيذ المهمة الموكلة إليه وهي حماية الجمهورية من الأعداء الداخليين والخارجيين أما السياسة فيجب

أن تضطلع بها مؤسسات البرجوازية الديمقراطية[١٥] وفي وسع المراقب للشأن التركي ان يلمس الجذور الثقافية لتعاظم مكانة الجيش في تركيا إذ أن الثقافة التركية تحث على الاحترام الشديد للعسكر والمبالغة في تقديرهم لحد النظر إلى جنرالات الجيش بوصفهم غزاة فاتحين وصناع مجد تركيا على مدار التاريخ إلى الحد الذي يشجع غالبية الآباء الأتراك على مداعبة أطفالهم متمنين لهم أن يصبحوا (باشوات) أي جنرالات في الجيش التركي[١٦].

ومنذ أواخر عام ١٩٣٨ شهدت تركيا تغيرات مهمة فعلى الصعيد السياسي الداخلي توفي مصطفى كمال أتاتورك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ وتولى عصمت اينونو (Inönu) رئاسة الجمهورية من بعده اثر اجتماع المجلس الوطني التركي الكبير الذي انتخبه في ١١ تشرين الثاني من العام نفسه وكان عليه أن يوازن سياسته بمواصلة العمل بفلسفة أتاتورك ونظامه من جهة وتزايد المعارضة الداخلية من جهة أخرى خاصة وان العالم كان قد شهد تطورات خطيرة دفعت به نحو حرب عالمية ثانية ولهذا سمح بتشكيل كتلة نيابية مستقلة معارضة في داخل المجلس الوطني الكبير[١٧].

وكان للحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥) أثاراً مهمة على تركيا رغم وقوفها على الحياد في تلك الحرب إذ شهدت تحولاً مهماً في نظامها السياسي وهو الانتقال إلى مرحلة التعددية الحزبية وهو التحويل الذي جاء نتيجة بظروف دولية كانت ام داخلية تمثلت في مطالبة تيارات عديدة داخل تركيا كانت قد عارضت سياسة الحزب الواحد وما احدثته من اثار سلبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني[١٨].

وفي هذه المدة التي تلت مدة الحزب الواحد تأثرت المؤسسة العسكرية التركية بثلاث متغيرات هي التحول إلى نظام تعدد الأحزاب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) وبداية الاتجاه التضخمي للاقتصاد، فمع صعود الحزب الديمقراطي (Demokrati Partisi) إلى الحكم بزعامة عدنان مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠) تغيرت أولويات

الحكم في غير صالح الجيش فبعد أن أصبحت الأولوية للديمقراطية والتنمية لم يعد الجيش المؤسسة التي يقع عليها عبء تحقيق ذلك بل أصبح الجيش أداة للسياسة الخارجية التركية[١٩] وبانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ كانت الكوادر الوسطى من ضباط الجيش التركي في المدارس العسكرية الأمريكية والألمانية قد تفتحت على العلوم العسكرية والإستراتيجية والاتجاهات السياسية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأدى ذلك إلى انقسام بين الضباط الكبار والصغار على خطوط الأجيال والتعليم والثقافة ودور تركيا في العالم الجديد، وبحلول منتصف الخمسينيات من القرن العشرين تأثر الضباط الصغار بالاتجاه التضخمي للاقتصاد فانخفضت دخولهم الحقيقية ضمن أصحاب الرواتب الثابتة وأحسوا بتدني المكانة الاجتماعية لهم بالمقارنة مع ما كانوا يأملون لدى انضمامهم إلى الجيش ومع سابقيهم من الضباط الكبار ما رأوه لدى وجودهم في المدارس والقواعد العسكرية في دول حلف شمال الأطلسي وارتبط بكل ذلك اعتقاد الضباط الأتراك بأنهم حراس الجمهورية التركية وقد شعروا بأن الحكومة التركية (الحزبية) أصبحت عاجزة عن حماية النظام الجمهوري الاتاتوركي[٢٠].

لقد كانت القوات المسلحة التركية عامل أساسي في السياسة التركية طيلة القرن العشرين ويقتبس الباحث (جون نورتن) من كتاب ألفه اس. ان. فيتشر عام ١٩٦٣ قوله (لو أننا توغلنا في التاريخ التركي وصولاً لأي نقطة يقع عليها اختيارنا لوجدنا أن أكثر قادة المجتمع التركي شهرة هم القادة العسكريون) ولو نراجع باختصار الناحية التاريخية وكلنا نعرف التقاليد الانكشارية في تركيا وكيف إعتاد الجيش الانكشاري التدخل مراراً وتكراراً في السياسة العثمانية، وكيف تم القضاء عليهم بالقوة في ١٧ حزيران ١٨٢٦ م إلا أن القضاء على الانكشارية لم يضع نهاية لتورط

العسكريين الأتراك في السياسة التركية ويرجع (جون نورتن) إلى المؤرخ (ليمان فون ساندرز) الذي يصف فيه السنوات الخمس التي أمضاها في تركيا فذكر انه عند نهاية تشرين الثاني ١٩١٣ استدعيت للمثول إمام صاحب الجلالة إمبراطور ألمانيا الذي حدثني بالعبارات التالية (يجب عليك أن لاتهتم إطلاقاً من يحكم في تركيا سواء كان الأتراك القدامى أم الأتراك الجدد ويجب عليك أن تولي اهتمامك بالجيش وحده فقط)[٢١] وهنا لابد من دراسة تدخلات الجيش في السياسة التركية (الانقلابات العسكرية) التي حدثت في عام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ و ١٩٩٧ ومعرفة الأسباب والدوافع وكالاتي:

أولاً/ انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠

شهد العقد الذي حكم خلاله الحزب الديمقراطي (١٩٥٠ – ١٩٦٠) توسيع وتعضيد دور الإسلام في الحياة السياسية التركية فقد ألغت حكومة عدنان مندريس عام ١٩٥٠ القانون الذي كان ينص على أن يرفع الأذان للصلاة باللغة التركية فأصبح الأذان باللغة العربية، كما أصبح القرآن الكريم يتلى في محطات الإذاعة الرسمية وأدخلت الدراسات الدينية "مدارس أمام وخطيب" وجرى بناء (١٥٠٠) جامع إضافة إلى ترميم عشرات الجوامع في المدة ١٩٥٠-١٩٥٧، لقد خرج الإسلام السياسي ليصبح سياسة وظفها الحزب الديمقراطي في مدة الخمسينيات ثم ليصبح فيما بعد المتغير المعادل للجيش والنخبة العلمانية ولقد ارتفعت التحذيرات من العلمانيين ولاسيما حزب الشعب الجمهوري من أن سياسة مندريس في توظيف الإسلام قد تجلب الكارثة إلى تركيا ولم تجد تلك التحذيرات إذاناً صاغية مع مندريس وفتحت الباب أمام أول تدخل عسكري في تاريخ تركيا[٢٢].

وفي صباح يوم ٢٧ أيار ١٩٦٠ عرفت الجمهورية التركية ولأول مرة في تاريخها المعاصر أول انقلاب عسكري وكان هذا الانقلاب صدمة كبيرة للكثير من الناس في تركيا ومنعطفاً خطيراً في الحياة السياسية الداخلية لتركيا[٢٣] ولتبرير الانقلاب القي الجنرال (الب ارسلان توركيش) بياناً جاء فيه (أن ضباط مجلس قيادة الثورة قاموا بانقلاب فجر اليوم من اجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى وحاول تمزيق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه وان هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية في البلاد)[٢٤] وبعد الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠ صرح الجنرال وقائد الانقلاب (جمال كورسيل) مؤكداً عدم النية بإلغاء اتفاقية عام ١٩٥٤ الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية طول وضع القوات بين دول حلف شمال الأطلسي، وأكدت حكومته ارتباطها الوثيق بالحلف والمعاهدة المركزية وهو الموقف الذي وصفه الرئيس الأمريكي ايزنهأور (١٩٥٣-١٩٦١) بأنه قد أوجد الشعور بالامتنان لديه ولدى حلفاءه الغربيين إذ أن هذه الأحلاف لم توجد إلا للدفاع عن العالم الحر وأكد حرص حكومته على توثيق عرى الصداقة والتعأون مع تركيا[٢٥].

لقد وجه الجيش عدة اتهامات لحكومة عدنان مندريس أهمها انتهاك الدستور واستخدام الجيش أداة للصراع الحزبي واستخدام أموال الشعب التركي لتحقيق مكاسب شخصية ويمكن تلخيص الظروف التي أدت إلى قيام الانقلاب العسكري في أيار ١٩٦٠ كما يلي:

١- تطور الصراع السياسي بين الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري ولجوء الحزب الحاكم إلى أساليب غير ديمقراطية تجاه العناصر المعارضة تتمثل في سلسلة من الاعتقالات شملت محرري الصحف، ومنع الاجتماعات السياسية.

٢- تدهور الوضع الاقتصادي بسبب انضمام تركيا للأحلاف العسكرية والتي ترتبت عليها التزامات مالية وعسكرية اضطرت إلى طلب الديون من الدول الغربية وارتفعت مديونتها إذ بلغت ديون تركيا الخارجية عام ١٩٦٠ (١٢) مليار ليرة تركية، أما ديونها الداخلية فقد بلغت (٧) مليار ليرة تركية.

٣- توتر العلاقات المدنية العسكرية في تركيا.

٤- فقدان الحزب الديمقراطي شعبيته خاصة بعد عام ١٩٥٧ بسبب تدهور الوضع الاقتصادي[٢٦].

وفي هذه المدة سعت لجنة الوحدة الوطنية إلى صياغة دستور جديد للبلاد وقد جاءت صيغة الدستور في مجال تشكيل واختصاص الهيئات الحاكمة موازية للمصالح السياسية والاقتصادية للنخبة السياسية من قادة الجيش والبيروقراطيين والبرجوازية الوطنية والمتمثلة بالأحزاب الرئيسة[٢٧] وفي ٩ تموز ١٩٦١ جرى الاستفتاء على مسودة الدستور إذ صادق عليه الشعب واجري استفتاء شعبي عليه وحصل نسبة ٦٠٪ من الأصوات وبعد إعلان نتائج الاستفتاء بدأ العمل بإجراء انتخابات عامة من اجل إعادة الحكم إلى المدنيين، وفي ١٥ تشرين الأول ١٩٦١ أجريت الانتخابات وكانت في مقدمة الأحزاب التي فازت هو حزب الشعب الجمهوري[٢٨] وأكد دستور ١٩٦١ في المادة (٣٥) منه أن "واجب القوات المسلحة التركية هو الاهتمام وحماية الوطن التركي والجمهورية"[٢٩].

ثانياً/ انقلاب ١٢ آذار ١٩٧١ (انقلاب المذكرة)

بعد تولي حزب العدالة برئاسة سليمان ديميرئل السلطة اثر فوزه في انتخابات تشرين الأول ١٩٦٩ قدم ديميرئل برنامج حكومته للمجلس الوطني الكبير والتي اغفل فيها معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني

منها البلاد مما أثار استياء الأحزاب السياسية المعارضة، وأسهمت عمليات التفجير في المنشآت النفطية وحوادث الاغتيال السياسي في دفع القيادة العامة للقوات المسلحة إلى إصدار بيان ذكر فيه اعتقال اثنين من الزعماء العسكريين بتهمة تحريض القوات المسلحة على القيام بانقلاب عسكري مما يدل على وجود تذمر في صفوف الجيش، فضلاً عن إحالة ما يقرب من (٧٠٠) ضابط على التقاعد[٣٠]. وارتفعت نسبة التضخم وابتداء من عام ١٩٦٩ أصبح معدل التضخم النقدي سنوياً ٢٠.٧٪ كما تفاقم العجز التجاري عام ١٩٦٩ وبلغ العجز في الميزان التجاري ٢٦٢ مليون دولار، وفي عام ١٩٧١ وصل إلى ٤٩٤ مليون دولار ومحاولة الدولة لحل مسالة تمويل الاستيراد وموافقة أسعار السلع التصديرية المحلية مع العالمية لكي تخفض ميزانيات إعانة السلع المصدرة قامت الحكومة في آب ١٩٧٠ بخفض قيمة الليرة إلى ٦٦.٦٪ وارتفع سعر صرف الدولار الواحد من (٩) ليرة تركية إلى (١٥) ليرة تركية إلا ان التعويم الجوهري لليرة التركية لم يحسن الأوضاع[٣١]، وبين عامي ١٩٧٠-١٩٧١ وصلت الأوضاع في تركيا إلى مرحلة صعبة واشتدت التناقضات عملياً في مختلف الاتجاهات وقبل أي شيء أخر عبر عن ذلك في تردي الوضع الاقتصادي في البلاد وفي هذا المجال كما تشير الصحافة التركية أصبح عام ١٩٧٠ أسوء عام من أعوام العقد الأخيرة، كما زادت ظاهرة العنف في أوائل عام ١٩٧١ فبدأت موجة من الاغتيالات إذ اغتيل عدد من الضباط الأمريكان العاملين في القواعد العسكرية في تركيا، وبالمقابل قتل عدد من ضباط الجيش التركي على اثر تلك المواجهات[٣٢] استمرت حالة الاضطراب السياسي حتى بداية عام ١٩٧١ مما دفع (ممدوح طاغماق) إلى دعوة المجلس العسكري الأعلى لعقد اجتماع استثنائي بشان إقصاء سليمان ديميرئل، وفي ١٢ آذار استلم الرئيس التركي جودت صوناي

(١٩٦٦-١٩٧٣) مذكرة موقعة من (ممدوح طاغماق) رئيس الأركان العامة (وفاروق كورلر) قائد القوات البرية، والجنرال (محسن باثور) قائد القوات الجوية، والادميرال (جلال ايكوكلو) قائد القوات البحرية دعوا إلى إيجاد حكومة قوية وجديرة بالثقة واتهموا حكومة ديميرئل بعجزها عن حل المشاكل التي يواجهها البلد وعدم قدرتها على تنفيذ الإصلاحات التي نص عليها دستور ١٩٦١ وانها جرت الدولة إلى الانشقاق والفوضى والانحراف عن مبادئ أتاتورك مما دفع حكومة سليمان ديميرئل إلى تقديم استقالتها وتضمنت الاستقالة (انه من غير الممكن أن نوفق بين المذكرة والدستور والقانون ونقلها حرفياً مع الدولة الشرعية لذا فاني أقدم (مع الاحترام) استقالة الحكومة)[٣٣].

وقد شكل الانقلاب العسكري في ١٢ آذار ١٩٧١ (انقلاب المذكرة) استجابة للتازم المزمن في الحياة السياسية وفشل الحكومات المدنية في إيجاد حلول للازمات الصعبة في البلاد وخاصة التحدي الذي شعر به الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية من تزايد نشاط اليسار الشيوعي في تركيا، وقد إذيع نص المذكرة التي وجهت إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وساسة آخرين في ١٢ آذار ١٩٧١ وقد تضمنت عدة نقاط منها "أدت السياسات التي اتبعها البرلمان والحكومة إلى إيصال البلاد إلى وضع تسوده الفوضى وتوقع نشوب حرب أهلية وإخلال في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية..." وأشارت المذكرة كما في النص المقتطف أن البلاد قاب قوسين أو أدنى من حدوث انقلاب عسكري أو ثورة وهكذا فقد كانت بمنزلة انقلاب استباقي وهو ما أكدته التسريحات الواسعة النطاق في المؤسسة العسكرية إذ ان "معظم المسرحين من الجيش بعد ١٢ آذار ١٩٧١ كانوا من الضباط الراديكاليين اليساريين"[٣٤].

وفي اليوم نفسه الذي حدث فيه الانقلاب اتهم حزب العمل التركي Workers Turkish Party (WTP) بترويج الدعاية للشيوعية والتحريض على

الثورة ومحاباة الأكراد وكانت الإجراءات التالية هي استكمال الأعمال القانونية والبيروقراطية الميدانية لقمع المجموعات اليسارية وإخراج منتسبيها ومؤيديها من الجيش ومؤسسات الدولة والنقابات ووسائل الإعلام وكان من بين تلك الإجراءات اعداد دستور جديد للبلاد يختلف كثيراً عن دستور ١٩٦١ لجهة النصوص المتعلقة بالديمقراطية والحريات العامة، وانتخب الجنرال فخري قورتوك (١٩٧٣- ١٩٨٠) رئيساً للجمهورية في ٦ نيسان ١٩٧٣ خلفاً للرئيس جودت صوناي وبحلول صيف ١٩٧٣ كانت حكومة نهاد ايريم (١١ ديسمبر ١٩٧١-٢٢ مايو ١٩٧٢) وفريد ميلين (٢٢ مايو ١٩٧٢-١٥ ابريل ١٩٧٣) ونعيم تالو (١٥ ابريل ١٩٧٣-٢٦ يناير ١٩٧٤) والحكومات هذه تمثل حكومات تصريف اعمال قد أنجزت المهام السياسية المطلوبة من قبل الجيش وهي إعادة البنية والبنية القانونية الدستورية للنظام الحاكم الذي يعضد الدولة المركزية بمواجهة المجتمع المدني والقوى السياسية المطالبة بالتغيير [٣٥].

ثالثاً/ انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠

إن الأزمة الاقتصادية التي لم يسبق لها مثيل، والتي اجتاحت تركيا فأقمت من نتائج غياب الاستقرار السياسي، وكذلك ارتدادات الصدمة القوية لعام ١٩٧٣، والحصار الذي فرضته الدول الغربية في أعقاب احتلال تركيا لشمال قبرص عام ١٩٧٤، وانعدام الثقة في النظام السياسي ونضوب الاستثمارات الأجنبية والقروض[٣٦] وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٧٩ عاد سليمان ديميرئل إلى الحكم مع مؤشرات واضحة تدعو إلى التفاؤل في إصلاح الاقتصاد التركي بالتشأور مباشرة مع صندوق النقد الدولي وعلى الرغم من ذلك تدهور الاقتصاد التركي ولم تظهر الإحصائيات أي أشارات للتحسن مع وصول معدلات التضخم إلى ١٠٠٪ وكذلك نقص العملة

الأجنبية والديون الخارجية التي وصـــلت (٢١) مليار ليرة تركية كما ارتفعت نسبة البطالة وازداد العنف السياسي[٣٧] وصار العنف يهدد بقيام حرب أهلية ففي عامي ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ســقط نحو (٢٠٠٠) شـــخص ضـــحية العنف السياسي، أما في عام ١٩٨٠ فإن عدد الضحايا وصل إلى أكثر من (١٥٠٠) شخص، وبينما كان المعدل اليومي لقتلى العنف (٨) أشخاص في نهاية عام ١٩٧٩ فقد وصـــل إلى (١٦) شـــخصـــاً في العام ١٩٨٠، وشـــجعت الأجواء المتأزمة وغياب الأمن تشـكيل مجاميع مسـلحة ينتمي معظمها إلى اليسـار المتطرف واليمين المتطرف[٣٨].

ومن الجدير بالذكر أن جنرالات المؤسـسـة العسـكرية التركية كانوا يرون ان الوقت قد حان للتدخل وإنهاء حالة التدهور، إلا أن الجنرال كنعان ايفرن حال دون ذلك، وقرر الضـــباط توجيه رســـالة تهديد عن طريق رئيس الجمهورية إلى جميع الأحزاب كان نصـها "سبق للقوات المسلحة ان تدخلت في الحقبة الأخيرة مرتين لإقرار النظام ١٩٦٠ و ١٩٧١ وأنها ســوف تمارس حقها الدستوري عند الضرورة" وفي الأسبوع الذي سبق الانقلاب وقع حادثان جعلا القادة العسكريون يقررون القيام بانقلاب عسكري، ففي ٦ أيلول ١٩٨٠ قام نجم الدين أربكان بتزعم حشـد جماهيري كبير في المركز الإسـلامي في مدينة (قونية) جنوب العاصـــمة التركية (أنقرة) هتف خلالها المتظاهرون منددين بالعلمانية الأتاتوركية، ودعوا إلى ضـرورة التصـدي لموجة ما أسـموه (الكفر والإلحاد والشـــيوعية) وهتفوا (تركيا إســـلامية) وبلغ عدد المتظاهرين (٥٠٠٠٠) شخص، وفي الوقت نفسه القى بولند أجويد خطاباً في عام ١٩٨٠ في تجمع لاتحـاد العمـال في أنقرة حيـث قـال فيـه "إن على العمـال أن لا يعتبرون أنفســـهم مشـــاهدين لمباريات كرة القدم ولقد حان الآن الوقت لغزو الســـاحة" ولقد فســـر قادة الجيش هذا القول على انه إشـــارة مباشـــرة للعمال بالخروج إلى الشوارع[٣٩].

وكانت تركيا بحاجة ماسة للغاية إلى عملية إنقاذ وتغير بسبب المشاكل والفوضى وانتشارها في تركيا إلى الحد الذي أصاب الحكومة التركية العجز عن حلها وإزاء ذلك قامت المؤسسة العسكرية[٤٠] وفي ١٢ أيلول ١٩٨٠ قاد الجنرال (كنعان ايفرن) رئيس الأركان العامة للجيش التركي انقلاباً عسكرياً أعلنت فيه الأحكام العرفية واعتقلت زعماء الأحزاب السياسية وعدد من البرلمانيين وحظر النشاط السياسي[٤١].

وطبقاً لما جاء في البيان العسكري رقم (١) الذي إذيع في الساعة السادسة صباحاً بالتوقيت المحلي فان أسباب تدخل العسكريين في تركيا كانت كالأتي (إن الدولة وأجهزتها الرئيسية كانت عاجزة عن العمل وان الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات وان الأحزاب السياسية كانت متطرفة في مواقفها، وتفتقر إلى الإجماع الضروري لمعالجة مشاكل البلاد ونتيجة لكل هذه العوامل فقد زادت القوى (الانفصالية) من أنشطتها ولم تعد حياة المواطنين آمنة[٤٢].

وقد ذكر الجنرال كنعان ايفرن في البيان رقم (١) أيضاً "اضطرت القوات المسلحة التركية لانتزاع السلطة بهدف حماية وحدة البلاد والأمة وحقوق وحريات الشعب وضمان امن الناس وممتلكاتهم وسعادتهم ورخائهم، ولضمان تطبيق القانون واستعادة سيادة الدولة"[٤٣] وانتشرت في شوارع العاصمة التركية أنقرة وكذلك في استانبول الدبابات وحاملات الجنود وتمت السيطرة على المواقع الرئيسية في المدن وتوجه بعض الضباط إلى مقر إقامة رئيس الوزراء سليمان ديميرئل ورئيس المعارضة بولند أجويد وتم اعتقالهما وعزلهما في معسكر بأطراف أنقرة كما قامت قوات الجيش باعتقال عشرات الشخصيات السياسية في الدولة وعزلهما أيضاً في مناطق متفرقة معلنين نجاح الانقلاب وتسلم القوات المسلحة التركية الحكم في البلاد[٤٤].

واثر نجاح الانقلاب اتجهت القيادة العسكرية العليا إلى اتخاذ إجراءات عديدة أبرزها إلغاء الدستور وحل البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) وأسندت الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لمجموعة تتألف من خمسة ضباط كبار في الجيش التركي، وهم رئيس الأركان العامة وقادة القوات البرية والجوية والبحرية وقائد الجندرمة وتولي رئيس الأركان العامة (كنعان ايفرن) رئاسة المجلس والدولة معاً[٤٥] وبسبب الموقع الدفاعي الاستراتيجي الذي تملكه تركيا في قوات حلف شمال الأطلسي دفعت العوامل الداخلية بثقلها في التعجيل بقرار العسكريين باستلام السلطة مباشرة بأيديهم[٤٦].

وفي ليلة ١١-١٢ أيلول ١٩٨٠ أعلن خبر الانقلاب من قبل وزارة الخارجية الأمريكية كما أن الانقلابيين كانوا قد اخطروا هاتفياً سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في أنقرة بأقل من ساعة على البدء في تنفيذ الانقلاب الذي جرى بعد زيارة كان قائد سلاح الطيران وهو عضو في اللجنة العسكرية قد قام بها للولايات المتحدة الأمريكية قبل مدة قصيرة من حدوث الانقلاب كما جرى الانقلاب في وقت كانت فيه قوات حلف شمال الأطلسي تجري مناوراتها البرية على الأراضي التركية ومن جهتها وصفت الإدارة الأمريكية الانقلاب بأنه عمل جيد أدى إلى الارتياح[٤٧].

وان أهم ما قام به العسكريون عام ١٩٨٠ هو إعادة تشكيل مجلس الأمن القومي التركي[*] (Milli Guvenlik Kurulu) وهيمنة العسكر عليه وبعد أن أصبح الجنرال كنعان ايفرن رئيساً للدولة أصبح الجنرال (حيدر سالتيك) نائب رئيس الأركان أميناً عاماً لمجلس الأمن القومي في حين ان الجنرال (تحسين شاهين كايا) أصبح قائد سلاح الجو، والجنرال (نور الدين ارسين) قائد القوات البرية والأدميرال (نجاة تومير) قائد البحرية، والجنرال (سادات سيلاسون) قائد الدرك، فضلاً عن وزير الداخلية والخارجية ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية أعضاء في المجلس، وادخل مجلس الأمن القومي التركي في صلب الدستور

الذي وضـــعه العســـكريون وهو دســـتور عام ١٩٨٢ الذي أتاح امتيازات كبيرة للسلطة التنفيذية[٤٨].

كما أشار كنعان ايفرن وللمرة الأولى في المؤتمر الصحفي الذي عقد في ١٦ أيلول ١٩٨٠ بأن "الجيش جاء ليبقى مدة طويلة... وأعلن انه سيتم إعادة الديمقراطية في مدة معقولة من الزمن) [٤٩] كما أكد أيضـاً (ان تركيا ستظل على ولائها لحلف شـمال الأطلسـي) ولم يكتف الانقلابيون بالتوجهات الكبيرة للسياسة الخارجية التركية بأفضلية العلاقة مع الغرب بل زاد من تلك التوجهات كالانفراج الذي حصـل مع العلاقة اليونانية التركية ورفع الفيتو ضـد عودتها إلى الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي[٥٠].

رابعاً/ انقلاب عام ١٩٩٧ (الانقلاب الأبيض)

يعد مجيء نجم الدين أربكان للسلطة في تركيا في ٢٩ حزيران ١٩٩٦ في أول بلد مســـلم يعتمد النظام العلماني حدثاً تاريخياً، بل عدت تجربته جديدة وفريدة وكان امراً مثيراً ان يترأس ذو توجه إســـلامي الســـلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن الأساليب الأخرى وبدعم وتأييد شعبي كبير، لقد اظهر هذا التحالف بين نجم الدين أربكان صـاحب الميول الإسـلامية وبين تانسـو تشـــيلر ازدواجية الهوية التركية ويشـــكل نقطة تحول في تاريخ الجمهورية التركية ومثل تولي رئيس وزراء تركي تقوم فلسـفته السـياسـية على الإسـلام انشقاقاً سيكولوجياً في التاريخ التركي[٥١].

وقد اتجهت المؤسسة العسكرية في تركيا إلى اعتبار (الإسلام السياسي) تهديداً مباشـراً للأمن القومي لجهة سـعيه لتقويض مبادئ الجمهورية وعمله على تغير طبيعة الدولة والمجتمع ثم بنائهما وفق (الشريعة الإسلامية) وقد اعتبر رئيس الأركان الجنرال (إســماعيل حقي كاراداي) في أيلول ١٩٩٧ ان الإسـلام أمسـى التهديد رقم (١) في تركيا وكانت المؤسـسـة العسـكرية بعد

انقلاب عام ١٩٨٠ قد استخدمت الإسلام السياسي لمواجهة اليسار الشيوعي في البلاد ولكن نظرته إليه تغيرت في عام ١٩٩٧ وقد أشار الجنرال (غوفين ايركابا) احد قادة الأركان الذين خططوا لإنقلاب ١٩٩٧ ضد حزب الرفاه الإسلامي إلى ان الإسلام السياسي أمسى خطراً يجب التنبه له، وقطع السبيل امامه قائلاً (لقد كان استخدام الإسلام ضد اليسار خطأً)[٥٢].

وقد حقق نجم الدين أربكان انجازات على الصعيد الاقتصادي والتعليمي والجيش، ففي المجال التعليمي مثلاً تحولت المساجد إلى مدارس لتعليم الصغار والكبار وحفظ القرآن الكريم دون تصريح قانوني وأصبحت عادة يومية أن ترى الشرطة تداهم مدارس المساجد شملت المؤسسة التعليمية في عهد أربكان (٥٠٠٠) مدرسة ابتدائية للتعليم الديني و (٤٠) مدرسة متوسطة دينية لتخريج الأئمة والخطباء إضافة إلى (١٥٠٠٠) مجموعة لتحفيظ القرآن الكريم، وكما حدث هذا التغلغل في الاقتصاد والتعليم انتقل ايضاً إلى المؤسسة العسكرية، يقول الباحث التركي (ساجلار كيدر) ان القوام الرئيسي للجيش التركي (٨٠٠٠٠٠) يعتمد على الفئات الوسطى والدنيا، وفي استطلاع اجري داخل الجيش قبل الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٥ أعرب ٣٨٪ ممن شملهم الاستطلاع على معارضتهم للقيام بانقلاب عسكري إذا ما فاز حزب الرفاه وقام بتشكيل الحكومة[٥٣].

وقد تحول التعليم بصفة عامة والتعليم الديني بصفة خاصة إلى ساحة صراع معلنة بين حزب الرفاه بزعامة أربكان وبين المؤسسة العسكرية (حامية المبادئ العلمانية) خاصة بعد الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن القومي الذي يمثل السلطة العليا في تركيا في ٢٨ شباط ١٩٩٧ والذي تمخض عنه صدور بيان يحمل لغة التهديد باتخاذ عقوبات رادعة في حالة التخلف عن تطبيق مبادئ اتاتورك، وكخطوة جديدة تهدف إلى تضييق الخناق على دائرة التعليم الديني غير الرسمي دعا هذا البيان إلى أن عدد الذين يتابعون دورات

القرآن الكريم يقارب (١,٦٨٥,٠٠٠) طالب ويتضاعف هذا الرقم مع مضي كل سنة تمر بحيث سيصل جموع هؤلاء الطلبة حسب تقرير البيان في عام ٢٠٠٥ ما يقارب (٧) ملايين طالب[٥٤].

وكان مجلس الأمن القومي التركي قد مارس ضغوطاً شديدة من اجل تنفيذ مجموعة إجراءات ومطالبات خاصة بتطهير المؤسسات ممن يصفوهم (بالإسلاميين الأصوليين) والشركات الإسلامية ومدارس (إمام وخطيب) التي اعتبرت مراكز إنتاج مؤيدين لحزب الرفاه ومعادين للعلمانية فضلاً عن تحفظ الجيش على السياسة الخارجية لحزب الرفاه وخاصة عندما كان أربكان رئيساً للحكومة ابتداء من حزيران ١٩٩٦ وحتى حزيران ١٩٩٧ وكان الجيش قد طلب من الحكومة ان تتحقق من طبيعة نشاط المنظمات الإسلامية وان تحد من تغلغل الإسلاميين في المؤسسات العسكرية والأمنية ولكنه لم يطمئن لسير الأمور فركز ضغوطه من خلال مجلس الأمن القومي، وطلب من الحكومة ان تعالج مذكرة من (١٨) توصية اقرها المجلس في ٢٨ شباط ١٩٩٧[٥٥] وقد تضمنت المذكرة النقاط التالية:

١- منع أي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية.
٢- رقابة شبكات البث الإذاعي والتلفزيون الإسلامية.
٣- منع ارتداء (لباس) يتعارض مع ما نص عليه القانون مما يعني فعلياً تطبيق حظر ارتداء النساء للحجاب.
٤- فرض إجراءات للحيلولة دون خرق الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة.
٥- فرض رقابة مشددة على شراء البنادق (قصيرة الماسورة) بحجة إقبال الإسلاميين على شرائها.
٦- فرض رقابة على الموارد المالية للجمعيات الدينية (الطرق الدينية).
٧- إحياء المادة (١٦٣) من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني.

٨- إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران لزعزعة النظام العلماني في تركيا.
٩- تحريم العمل بصورة مطلقة ضد النظام العلماني الديمقراطي.
١٠- تطبيق المادة ١٤ من الدستور الخاصة بعدم التعرض للإصلاحات التي اعتمدت في ظل الجمهورية التركية.
١١- الطلب من المدعين العامين اتخاذ إجراءات فورية ضد أي عمل يعدّ انتهاكاً للقوانين وإغلاق المؤسسات الدينية.
١٢- زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى (٨) سنوات (يعني فعلياً إغلاق مدارس أمام وخطيب).
١٣- إغلاق مدارس حفظ القرآن الكريم.
١٤- مساءلة رؤساء الأحزاب عن تصريحات وبيانات رؤساء البلديات المنتمون إليها.
١٥- حظر تسلم المجالس البلدية لأي تمويلات من منظمات دينية في الخارج.
١٦- منع إقامة المسجد الجديد في حي تقسيم باستانبول.
١٧- فصل بعض حكام الولايات المنتمين للتيار الإسلامي.
١٨- فصل ١٦٠ ضابط من الجيش لانتمائهم للتيار الإسلامي.

وقد تعامل أربكان مع ضغوط المؤسسة العسكرية بتجنب الوصول إلى نقطة الصدام في حال استعراض قوة أنصاره وتطبيق الحد الأدنى من مطالب المؤسسة العسكرية[٥٦] وقدم أربكان استقالة حكومته في ١٨ حزيران ١٩٩٧ وعمد الرئيس التركي ديميرئل إلى تكليف مسعود يلماز في ٢٠ حزيران ١٩٩٧ بتشكيل الحكومة الجديدة[٥٧].

المحور الثاني/ حزب العدالة والتنمية وتقليص سلطة المؤسسة العسكرية التركية

أولاً/ حزب العدالة والتنمية وبرنامجه الإصلاحي عام ٢٠٠٢

لقد أثار نجم الدين أربكان في تجربته قلق العلمانيين الذين شعروا بان قطار قيادة الإسلاميين في تركيا قد انطلق، وانه بات على مسافة قريبة من تقلد قيادة تركيا بعد عقود من العلمانية المطلقة التي شملت الدين والاقتصاد والحياة الاجتماعية والإعلام والجيش بمؤسساته ولعل مجلس الأمن القومي التركي (MGK) كان يقرأ ما يحدث من تحول في تركيا على انه حراك ضد العلمانية ما جعله يعد العدة لإبعاد (الخطر الإسلامي) في البلاد مما مهد لبروز قيادة شابة تشكلت على قاعدة مفهوم (أربكان) بوسائل تختلف عن وسائله حيث أرادت أن تشكل بديلاً للعلمانيين وللإسلام السياسي بزعامة أربكان فكان تاسيس حزب العدالة والتنمية الذي يصفه البعض بتجربة الإسلام البرغماتي بمفهوم الإسلام وفق الواقعية[٥٨] وتشكل كتابات احمد داؤد أوغلو (وزير الخارجية التركي) المرجعية الفكرية- السياسية والأساس النظري للسياسة الخارجية التركية التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية وقد ضمن احمد داؤد أوغلو تلك الإستراتيجية في كتابه (العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولة) وصدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب بعد حوالي عقد على إصداره[٥٩].

أما فيما يخص نشأة حزب العدالة والتنمية فبعد حظر حزب الرفاه عام ١٩٩٨ اعاد الرفاه تنظيم نفسه سريعاً تحت اسم (حزب الفضيلة) لكنه تعرض للحظر أيضاً عام ٢٠٠١ مما حدث انشقاقاً في صفوف الحركة الإسلامية بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة ومتمسكة بتوجهات وشعارات أربكان ومن جهة أخرى قدم حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان وعبدالله غول منذ انطلاقته صورة حزب ديمقراطي محافظ يتمسك بمرجعيته الإسلامية لكنه لايرغب بالانفصال عن حركة الرأسمالية وهو يستند إلى

قاعدة انتخابية غير متجانسة وهو حزب سياسي تركي يصف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي ذو جذور إسلامية لكنه ينبغي ان يكون حزباً إسلامياً ويحرص ان لايستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويصفه البعض انه يمثل تيار الإسلام المعتدل[٦٠] ففي عام ٢٠٠١ قدم رجب طيب اردوغان الرئيس السابق لبلدية استانبول طلباً للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه حزب العدالة والتنمية وقد ضم في الهيئة التأسيسية للحزب (١٣) امرأة (٤) منهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة فضلاً عن العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظر نشاطه السياسي وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية[٦١].

وقد أعلن عن تأسيس الحزب في ١٤ آب ٢٠٠١ في حفل بسيط في احد الفنادق بالعاصمة التركية ودعي إليه الصحفيون وكانت قائمة الأعضاء المؤسسين تشمل العديد من الأساتذة الجامعيين والمثقفين ورجال القانون[٦٢].

ويذهب حسين بسلي وعمر أوزباي وهم مؤلفي كتاب (رجب طيب اردوغان: قصة زعيم) وهم ايضاً من المقربين من اردوغان قولهم "كان هنالك (٧١) توقيعاً في عريضة تاسيس حزب العدالة والتنمية ثم انضم إلى هذا العدد في اليوم ذاته (٥٣) نائباً من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح بذلك عدد مجلس المؤسسين (١٢٤) عضواً[٦٣] وكان شعار المؤتمر التأسيسي للحزب تحت عنوان (العمل من اجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع) واستهل الحزب نشاطه انطلاقاً من ضريح أتاتورك في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم[٦٤].

وفي ٣ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ جرت الانتخابات التشريعية في تركيا باشتراك (١٨) حزباً سياسياً ظهرت النتائج بفوز حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري إذ حصل الأول على (٢٦٣) مقعداً من مجموع مقاعد

البرلمان التركي البالغة (٥٥٠) مقعداً بعد حصوله على نسبة ٣٤.٢٩٪ من أصوات الناخبين في حين حصل الثاني حزب الشعب الجمهوري برئاسة (دينيز بايكال) على (١٧٨) مقعداً بعد حصوله على ١٩.٣٤٪ من أصوات الناخبين[٦٥].

وقد تزامن دخول القرن الجديد مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على واشنطن ونيويورك مما زاد من التوتر القائم بالفعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي وبينما أصبح الإسلام والمسلمين في العالم في دائرة الشك أعلنت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان وبدأت بالإعداد لحرب أخرى ضد العراق وأعطت الضوء الأخضر لإسرائيل بضرب الانتفاضة الفلسطينية الثانية لذلك في عالم الإرهاب والحرب والدين كانت رؤية حزب العدالة والتنمية بمنزلة بداية جديدة في الجدل القائم حول الإسلام والدولة الحديثة وكيفية ان تكون مسلماً في العالم الحديث[٦٦].

اما فيما يخص برنامج حزب العدالة والتنمية فبعد وصوله للسلطة عام ٢٠٠٢ تبنى الحزب برنامجاً تنموياً إصلاحياً بعيداً عن الجدل الايديولوجي مشدداً على التحرك ضمن الإطار العلماني ومقتبساً التحرير الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والاندماج في الإطار الأوربي عبر فتح الطريق أمام البلاد لاكتساب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي إلا أن الشكوك والاتهامات ظلت تثار بقوة حول (أجندته الخفية) وخاصة من قبل النخب العلمانية وأصحاب المصالح والنفوذ التقليديين في تركيا، وأطلق حزب العدالة والتنمية (برنامجاً إصلاحياً) ركز فيه على الإصلاح الهيكلي وتحرير الاقتصاد مع النزول بكل ثقلة من اجل تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي وما يقتضيه ذلك من تغييرات جذرية على أكثر من صعيد، وقد نجح الحزب بهذا التدرج البعيد عن الشعارات الأيدلوجية في استقطاب وكسب وإعجاب رجال الأعمال وطبقة واسعة من التكنوقراط في تركيا، وقد تمكن الحزب عبر هذه الرؤية الجديدة من التحول إلى اقرب الأحزاب التركية من المجتمع

السياسي الأوربي ولاسيما في ظل ما كان بيديه العلمانيون من تردد في الاقتراب الكامل من أوربا(٦٧).

ويواجه حزب العدالة والتنمية العديد من المشاكل التي تعيق إصلاحاته وخاصة من قبل أحزاب المعارضة العلمانية التي تتخوف من أسلمة المجتمع(٦٨).

ومع ذلك واصل حزب العدالة والتنمية البحث عن لغة سياسية جديدة وعمل على التدخل في السياسة الخارجية والداخلية والانفتاح الديمقراطي لحل المشكلة الكردية ومشكلة الأقليات ومشاكل العلويين في الداخل كما عمل الحزب على تنفيذ سياسات خارجية تنسجم مع المؤسسات الدولية لتبنى تركيا علاقات جيدة مع دول الجوار(٦٩).

وقد مكن وضع حزب العدالة والتنمية من الحصول على الدعم الأوربي للمضي في تنفيذ إصلاحات شاملة في البلاد شملت الحياة السياسية والاقتصادية جعل الحزب يتحول من مجرد مشكل للحكومة إلى رافعة أساسية في إعادة تشكيل وبناء الحياة السياسية في البلاد على أسس جديدة اقتضت مما اقتضت تحديد مهمة المؤسسة العسكرية وإعادة بناء مجلس الأمن القومي التركي بما يقلص من حضور المؤسسة العسكرية ونفوذها في المجلس، وقد وجد الحزب في النخبة الاجتماعية والاقتصادية الفتنة الطامحة المشكلة من المؤسسات الاقتصادية الصغرى وطبقة من التجار الجدد ولاسيما القادمين من المناطق الداخلية وحد في هذه الفئات التي باتت مؤسساتها تعد بالآلاف ومرتبطة ضمن شبكة منظمة بشكل يحمي مصالحها السند القوي للمضي بالإصلاحات الاقتصادية إلى ابعد الحدود ويعد (الموسياد)(*)، Musiad العمود الفقري لهذه المؤسسات(٧٠).

وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة محمولاً على أكتاف القوى الاجتماعية ذاتها التي كان اردوغان قد نجح في تعبئتها ابان توليه منصب رئيس بلدية استانبول وبوصفه احد القيادات الشابة البارزة في حزبي الرفاه والفضيلة، وقد تمثلت هذه القوى بحوالي ٢١٪ من أصل ٣٤٪ من الأصوات

التي حصـــل عليها الحزب في قطاعات الشـــباب من الطبقات العاملة والمتوســـطة التي تهدف إلى تحقيق قدر اكبر من الجنرال الاجتماعي من خلال إجراء تغييرات هيكلية في النظام التركي وكذا طبقة رجال الأعمال والصناعة ذات التوجه الإسلامي وما يرتبط بهذه وتلك من شبكة اجتماعية أفقية واســعة اســتطاعت القيادات الشــابة للجناح الإصــلاحي في حزب الفضيلة والتي أصبحت فيما بعد القيادات الرئيسية لحزب العدالة والتنمية ان تبعتها وتفعلها وتضــفي عليها قدر اكبر من التماســك من خلال حثها على تأييد الحزب بوصــف ذلك التعبير الأســاســي عن التزامها الديني ولكن من خلال تبني نمط حياة مختلف أكثر تقدميه وإنتاجية على المســـتوى الفردي والجماعي باعتبار أن هذه الصفات يحث عليها الإسلام(٧١).

وفيما يتعلق بعوامل نجاح حزب العدالة والتنمية فقد اســـتطاع القائمون على الحزب من اســـتثمارها حتى أعطت النتائج التي رغبوا بها ونســـتطيع تلخيص أهم عوامل نجاح الحزب في هذا الصدد بما يلي:

١- الإصـــلاحات القانونية والحقوقية إذ قام الحزب بإصـــلاحات قانونية وحقوقية عديدة منها سن العشرات من القوانين التي توسع نطاق الحرية الفردية وتتلاءم مع الكرامة الإنســـانية مثل تشـــديد العقوبة على القائمين بعمليات التعذيب سواء في السجون أو في مخافر الشرطة وتوسيع حرية التجمعات والتظاهرات وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات وحق التعبير الســـلمي عن الرأي وحق الأقليات العرقية في تعلم وتعليم لغاتها مثلاً بث برامج تلفزيونية باللغة الكردية، كما صدر قانون العفو عن الأكراد الذين التحقوا بحزب العمال الكردستاني(٧٢).

٢- اســـترجاع الانتعاش للاقتصـــاد التركي إذ ان أهم ما قام به الحزب هو نجاحه في إرجاع الانتعاش تدريجياً للاقتصاد التركي في مدة قصيرة لا تتجاوز (٩) شـــهور هذا الاقتصـــاد الذي كان يمر منذ (٣) ســـنوات

في أزمة حادة مع ان هذا الحزب عندما تسلم السلطة كان العراق (وهو بلد مجاور لتركيا) على أبواب حرب مدمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفع المحللين الاقتصاديين والسياسيين إلى توقع تفاقم الأزمة الاقتصادية في تركيا نتيجة انعكاسات هذه الحرب عليها مثلاً (تأثر موسمها السياحي، وتوقف تجارتها الحدودية مع العراق، وتوقف ضخ النفط العراقي من خلال أراضيها، وتوقع هجرة واسعة إلى تركيا مع خروج واسع لرأس المال من تركيا...) وهو ما زاد الجو الاقتصادي تشاؤماً، وقد نجح الحزب في لملمة الاقتصاد وتقليص النفقات الحكومية وسلك طريق الاقتصاد في النفقات... وتقليص عدد الوزارات.

٣- المرونة والحكمة التي تخلى بها قادة الحزب إذ تصرفوا بحكمة بالغة ومرونة كبيرة فلم يدخل في معارك جانبية ولم يقم بإطلاق تصريحات استفزازية ضد العلمانيين ولم يجعل همه قضية الحجاب لذا نراه يتراجع خطوة إلى الوراء عندما أثارت الصحافة ووسائل الإعلام التركية موضوع اشتراك زوجة رئيس المجلس النيابي (بلند ارينج) وهي محجبة في مراسم استقبال رئيس الجمهورية التركية احمد نجدت سيزر (٢٠٠٠-٢٠٠٧) عند عودته من زيارة رسمية خارجية[٧٣]... الخ من الإصلاحات.

ووفقاً لبرنامج الإصلاح السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية المعلن فإن مسالة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد بات من أولويات حكومة حزب العدالة والتنمية لتنفيذ مشروعها الإصلاحي الهادف إلى تقويض تراث ١٢ أيلول ودستور ١٩٨٢ الذي وصفه العسكر، وإبعاد دور الجيش عن الحياة السياسية فحزب العدالة والتنمية وجد ان دستور ١٩٨٢ لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية وضرورة الاعداد لدستور جديد يحظى بقبول غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات الدستور السابق وسلبياته التي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي[٧٤].

وقد صوت الأتراك في الذكرى (٣٠) للانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ أيلول ١٩٨٠ في استفتاء جرى يوم ١٢ أيلول ٢٠١٠، إذ تم اعتماد تعديل (٢٦) مادة في دستور جمهورية تركيا الذي أعده قادة المؤسسة العسكرية التركية عام ١٩٨٢ وبهذا جرى تعديل هذا الدستور للمرة السابعة عشرة وحسب المعلومات التي صدرت عن الهيئة العليا للانتخابات فقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت خلال الاستفتاء (٧٣,٧٪) وصوت (٥٧,٨٨٪) من الناخبين لصالح تعديل المواد الدستورية(٧٥).

وكونه يجيد إثارة اهتمام المواطنين في تركيا وخلق مصالح لقاعدة عريضة منهم حيال سياساته أشار حزب العدالة والتنمية إلى انه يتحرك بعقلية تسعى إلى تحقيق غايات عدة على رأسها تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تحظى باستقرار يجهض مفاجئات السياسة التركية التي طالما ظلت هاجساً مقلقاً للأوضاع الاقتصادية التركية التي بدت في حال مستقرة إلى حد بعيد طيلة سنوات حكم حزب العدالة والتنمية مؤكداً ان هذه التعديلات من شانها أن تسهم في تجاوز اغلب مشكلات الحياة السياسية والاقتصادية ببلاد الأناضول على نحو قد يقضي إلى رفع مستوى دخل الفرد الواحد في تركيا إلى (١٥٠٠) دولار سنوياً(٧٦).

وقد تذرع حزب العدالة والتنمية بالالتزام بشروط انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي في تمرير مشروعه الإصلاحي، كما ان مشروع الإصلاح هذا يعد خطوة ذكية وضعتها الحكومة التركية التي تتمتع بأغلبية داخل المجلس الوطني الغاية منها جس نبض القوى العلمانية التي تسيطر على قنوات صنع القرار الرئيسية كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية فضلاً عن المؤسسة العسكرية، وعادة سياسة الحزب الحاكم حالة الاستقطاب السياسي التي كانت سائدة قبل انتخابات تشرين الثاني ٢٠٠٢ فقد فسرت القوى العلمانية مشروع مدارس (إمام وخطيب) هو لتوسيع البنية التحتية للفكر الديني، كما اعتبرت بمثابة مناورة تستهدف جس النبض من اجل فتح الباب

أمام تعديلات جوهرية أخرى مثل الحجاب أو اعتبار يوم الجمعة عطلة أسبوعية بدلاً من يوم الأحد(٧٧).

ثانياً/ دور حزب العدالة والتنمية في إصلاح المؤسسة العسكرية التركية

إن المؤسسة العسكرية التركية أبدت تحفظها إزاء التعديلات الدستورية التي استهدفت تقليص نفوذها وتلك التي تتعلق بقانون العقوبات والبند الخاص بتوسيع سقف الحريات الممنوحة للأكراد، وقد أبدت مخاوفها إزاء إمكانية استغلال الحزب الحاكم للإصلاحات التي ينادي بها الاتحاد الأوربي لتوسيع قاعدته وتدعيم التوجهات الإسلامية في تركيا وقبولها بالفيدرالية وهكذا فقد جاء رد فعل المؤسسة العسكرية بقيام رئيس الأركان (الأسبق) حلمي أوزوكوك بتوجيه إنذار إلى الحكومة مفاده ان الجيش التركي لن يتسامح مع أي توجهات تهدف إلى اضعاف النظام السياسي العلماني في البلاد وقال (يجب ان لا يتوقع احد من القوات المسلحة التركية ان تكون محايدة في قضايا العلمانية والحداثة)(٧٨).

ان المتابع للمشهد السياسي التركي يدرك جيداً حالة التعايش بين العسكر الممثل الأساسي للعلمانية والمدافع عنها، وحزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية في إطار الديمقراطية التركية إلا ان هذه العلاقة تخفي توتراً بين الجانبين بسبب تنامي إستراتيجية كل منها وتضارب مصالحها فمن جهة تسعى المؤسسة العسكرية لحماية العلمانية وتثبيت الحدود الفاصلة التي فرضتها الدولة على الدين وخلق حواجز في طريق حزب العدالة والتنمية أو أي حزب يماثله في إضعاف الدولة العلمانية أو دور المؤسسة العسكرية التقليدي فيها، بينما يسعى (حزب العدالة والتنمية) في الجهة الأخرى إلى إضعاف التأثير السياسي للمؤسسة العسكرية وفتح المجال إمام الإسلام(٧٩).

وفي إطار حرصـــه على المحافظة على انســـجامه الداخلي في إطار العلمانية يقيل (المجلس الأعلى العسكري) دورياً كل العسكريين الذين يشتبه في ميولهم الإسلامية وقرارات المجلس المذكور غير قابل للطعن والاستئناف بيد ان قاده (حزب العدالة والتنمية) وعدوا أكثر من مرة تعديلات لهذا القانون للسماح للمقالين من العسكر بالطعن في القرار إمام المحكمة(٨٠).

ومن ثم اخذ حزب العدالة والتنمية خطوات جادة وواضـــحة ومحددة نحو إعادة هيكلية مؤسسات تركيا وتشريعاتها الدستورية والقانونية للتواؤم مع معايير كوبنهاكن تلك التي تركزت على اســتقرار المؤســســات وبالشــكل الذي يمثل ضـــمانة للديمقراطية وترســيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنســـان وحماية الأقليات، وعليه قام رجال القانون الأتراك بوضـــع عدد من القوانين الجديدة التي يتم بمقتضـــاها إجراء تعديلات دســـتورية أو قانونية وأطلق عليها (حزم قانونية للتواؤم مع الاتحاد الأوربي) بلغ مجموعها (٧) حزم قانونية، وقد كان الاتحاد الأوربي يتابع عن كثب الأوضــاع الســياســية والاجتماعية والقانونية في تركيا، وما أن شـــرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاكن شــرع الاتحاد الأوربي في اعداد تقارير متابعة لأداء تركيا، ويمكن القول ان مضــامين هذه الوثائق والتقارير قد تركزت حول أوجه القصــور في العملية الديمقراطية التركية ولاســيما (نفوذ المؤســســة العســكرية التركية في الحياة السياسية في تركيا).

وكانت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوربي منذ العام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠١ قد تركزت على انتقاد الدور الكبير الذي يقوم به الجيش في الحياة الســياســية من خلال مجلس الأمن القومي، اما المذكرة الأوربية لعام ٢٠٠٢ فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دســـتورياً وفق المعايير الأوربية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة وعليه فقد جرت تعديلات دســـتورية في ٣٠ تشـــرين الأول ٢٠٠١ شـــملت (٣٧) مادة

دستورية كانت من ضمنها المادة (١١٨) الخاصة بمجلس الأمن القومي فوسعت التعديلات من عدد أعضاء مجلس الأمن القومي، ولا ريب ان تلك التعديلات التي جرت على مجلس الأمن القومي تعد نقلة عكسية في العلاقة بين العسكريين والمدنيين غير ان الحزم القانونية السبعة التي صادق عليها البرلمان التركي في ٣٠ تموز ٢٠٠٣ كانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، إذ استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية(٨٢).

وقد تضمنت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يقضيان كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجلس التنفيذية(٨٣).

إذ قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية وبإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومي ومن سكرتاريتها وأعطت لها صفة استشارية فقط كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء وإلى رئيس الجمهورية، كذلك صار أعضاء مجلس الأمن القومي (٩) مدنيين مقابل (٥) من العسكر بعد ان كان عدد المدنيين (٤) فقط منذ تأسيس المجلس الذي لم تعد قراراته ملزمة للحكومات المدنية المنتخبة إذ أصبح الأمين العام للمجلس مدنياً ويتبع رئيس الوزراء بعد ان شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة (٧٠) عاماً(٨٤).

وقد تم تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول إلى فريق أول بحري لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس

وبالفعل بانتهاء مدة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين (محمد البوجان) في ١٧ آب ٢٠٠٤ ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الامين العام لمجلس الأمن القومي، وبتعديل المادة الخامسة أيضاً أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من كل شهر، كما ان التعديل الذي جرى على المادتين (٤) و (١٣) وكذلك إلغاء المواد (٩) و (١٤) و (١٩) من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وامينه العام وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وعيته التنفيذية، وتم إجراء تعديل على المادة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفى الكوادر العسكرية من الخضوع إلى الرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف مراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات، كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ أيار ٢٠٠٤ على المادة (١٣١) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم إذ تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون وهذا أصبح لأول مرة المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين[٨٥].

ولقد تراجعت العلاقات بين المؤسسة العسكرية وحكومة حزب العدالة والتنمية عندما استبدل العسكر قائد هيئة الأركان (ازكوك) بالجنرال (يشار بيوك انيت) قائد القوات البرية، وقد شنت حملة إعلامية واسعة لمنع تعيين (انيت) واتهامه بأنه من أصول يهودية، وكذلك اتهامه بالتأثير في سير محاكمة في قضية تفجير محل بيع كتب اتهم فيها ضابطان، إذ سربت معلومات حول تدخل (انيت) لصالح هذين الضابطين ولكن تم بعد التحقيقات تبرئته ليجري تثبيته في منصبه وقد أثارت هذه الحملة استياء التيار العلماني بل وصل بحزب الشعب الجمهوري (الكمالي) لاعتبار هذه الحملة انقلاباً على المؤسسة العسكرية متهمين التيار الإسلامي بالوقوف وراء حملة تشويه منظمة ضد الجنرال (يشار بيوك انيت)[٨٦] ثم وصل

التصـــعيد بين حزب العدالة والتنمية والعلمانيين عندما ادلى قائد الأركان (انيت) بخطاب أمام ضباط الأكاديمية العسكرية باستانبول في أيلول ٢٠٠٦ حذر فيه (انيت) من الخطر الأصـــولي الذي يهدد تركيا على حد وصـــفه، بينما كان رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان في زيارة لواشـــنطن، وكان الإعلان من قبل حزب العدالة والتنمية ترشح (عبدالله كول) رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس التركي (احمد نجدت سيزر) أثرا سلبياً على المؤسسة العلمانية ممثلة بالعسكر وحذر قائد القوات المسلحة من أي مس بقيم العلمانية وهدد بالتدخل إذ اقتضى الأمر إذ اعتبر هذا التصريح رغم انه جرى سحبه لاحقاً من التداول إلا انه اعتبر على نطاق واســـع مؤشـــر على إمكانية التدخل العسكري المباشر عبر (الانقلاب) على الشرعية الانتخابية، غير ان نجاح العلمانيين في بداية أزمة الرئاســـة لمنع انتخاب (عبدالله كول) رئيســـاً للجمهورية في أيار عام ٢٠٠٧ لم تستمر طويلاً بعد أن أصر حزب العدالة والتنمية حسم الخلاف عبر صناديق الاقتراع، وانتخب كول أول رئيس لتركيا ذو جذور إســـلامية وتضـــع زوجته الحجاب على رأســـها، وكل ما فعلته المؤسسة العسكرية الغاضبة والمحبطة انها قاطعت حفل تنصيب كول رئيساً في رسالة منها لعدم رضاها عنه(٨٧).

ولطالما كانت علاقة حزب العدالة والتنمية بالجيش التركي الذي يمثل الضـمانة الدسـتورية للعلمنة موضـع إشـكالية ولا تزال كذلك أن المؤسـسـة العسكرية تعد الحزب (المركز الرئيسي) لكل نشاط معاد لعلمنة الجمهورية، وقد اعتمد المجلس الدســـتوري واقر هذه المعادلة في قراره المؤرخ في ٣٠ تموز ٢٠٠٨ والذي رفض بموجبه الطلب الذي قدمه مدعي عام الجمهورية لدى محكمة التمييز بحظر نشاط الحزب بيد ان حزب العدالة والتنمية وريث التيارات الإسلامية الليبرالية التي طبقت في خمسينات القرن الماضي، فيرى ضـــرورة تقليص دور الجيش وســـلطته في الحياة الســـياســـية والاجتماعية والثقافية للبلاد لكنه ليس أكثر من جرأة (عدنان مندريس) و(توركوت أوزال)

اللذين تمكنا من تحدي هيئة الأركان العسكرية علانية عندما كانا في الحكم، اما حزب العدالة والتنمية فهو يخشى الجيش ويفضل التعامل معه على أساس التفاهم خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقمع حزب العمال الكردستاني(٨٨).

وفي ٢٦ حزيران ٢٠٠٩ اقر البرلمان التركي سلسلة إضافية من التعديلات التي اقترحها حزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تحد من صلاحيات المحاكم العسكرية وهو إجراء يطلبه الاتحاد الأوربي منذ مدة طويلة ويفسح التعديلات الجديدة المجال امام محاكمة العسكريين امام محاكم مدنية في أيام السلم وقد تسنى لحكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق ذلك من خلال تعديل المادة (١٥) السابقة الذكر وهي إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس(٨٩).

وفي أواخر تموز ٢٠١١ قدم رئيس هيئة الأركان التركية الجنرال (ايشيك كوشانر) وقادة صنوف القوات المسلحة (البرية والجوية والبحرية) استقالاتهم قبل انعقاد المجلس العسكري الأعلى وقرار رئيس الوزراء اردوغان قبوله لهذه الاستقالات ومصادقة رئيس الجمهورية التركية (عبدالله كول) السريعة على قبول اردوغان لهذه الاستقالات وتعيين الجنرال (نجدت أوزال) قائد قوات الأمن الداخلي رئيساً لقيادة القوات البرية ونائباً لرئيس الأركان مؤشراً على مدى إدراك القيادة السياسية التركية لحالات الوضع المتازم مع الجيش(٩٠).

لقد أراد القادة العسكريون الأتراك بتقديم استقالاتهم القيام بخطوة استباقية قبيل انعقاد المجلس العسكري من اجل ممارسة الضغط على اردوغان بصفة رئيساً للمجلس في اتجاه ترقية أو إقالة جنرالات معتقلين على ذمة قضايا التخطيط لانقلاب عسكري، وقد عرفت تلك القضايا بإسم (ارغنيكون)(*)

و(وثيقة)[*]، والقضـــاء على حزب العدالة والتنمية، وحركة فتح الله كولين الإسـلامية، إذ يتكون المجلس العسـكري التركي من (١٤) عضـواً هم رئيس الوزراء (مدني) ووزير الدفاع (مدني) و (١٢) قائداً عســكرياً برتبة جنرال (فريق) من ضـمنهم رئيس الأركان وقادة صـنوف القوات المسـلحة الأربعة البريـة والبحريـة والجويـة والأمن الـداخلي وتم اتخـاذ القرار فيـه بـأغلبيـة الأصـوات والجيش ليس مسؤولاً عن القرارات ذات الطابع السياسـي الصـادر من هذا المجلس بينما تعد الحكومة الممثلة في عضـوية المجلس مسـؤولة عن تنفيذ هذه القرارات وتتلخص مهام المجلس العســكري في مناقشــة الموضـوعات المتعلقة بالشـأن العسـكري مثل التصـديق على قرارات ترقية العسكريين أو اتخاذ القرار بشأن ابعادهم من الجيش لمختلف الأسباب سواء المهنية أو السـياسـية وتعد قرارات هذا المجلس قطعية غير قابلة للطعن ما عدا القرارات الخاصـــة بالترقيات وهو حق ديمقراطي تم اكتســـابه بموجب التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠[٩١].

وعن تراجع سلطة المؤسسة العسكرية التركية لابد من توضيح الآتي:

١- إن الدعم الغربي بشـــكل عام والأمريكي بشـــكل خاص لتطوير الجيش التركي وتخريج الجنرالات من الكليات الحربية الغربية وحرص الغرب على تقوية الجيش التركي كان بهدف منع تغلغل المد الشيوعي في تركيا (بدعم من الاتحاد السوفيتي السابق) فضلاً عن منع الأحزاب الإسلامية من الخروج على المبادئ العلمانية وضـمان الانصـياع للسـياسـة الغربية والأمريكية من قبل تركيا فالجيش كان يقوم بالانقلابات على أي حكومة قد لا تنفذ ســـياســـة متطابقة مع وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والغرب (بدليل ان الانقلابات العســـكرية الأربعة التي حدثت في تركيا (١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠ و ١٩٩٧) كانت تنال رضـــا الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي، وبما أن الخطر الشـــيوعي الســـوفيتي قد زال والأحزاب الإســـلامية التقليدية قد تراجعت، وظهر حزب العدالة والتنمية الذي يوصف بـــ (الإسلامي المعتدل) الذي ليس له اختلافات كبيرة مع

التوجهات الغربية والأمريكية لذا نجد ان الدعم الغربي والأمريكي لنفوذ المؤسسة العسكرية التركية قد بدأ بالتراجع[٩٢].

٢- ان متابعة الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الغربي للإصلاحات التي يمكن ان تقوم بها تركيا في طريقها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وفي مقدمتها ابعاد المؤسسة العسكرية عن السياسة ومن جهة أخرى هناك رأي يذهب إلى ان تخلي الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عن تنمية قوة الجيش التركي ومحاولة تقليص قدرته هو محاولة من قبل الدوائر الغربية لنزع السلاح والتقليل من قوة الجيوش في الشرق الأوسط حفاظاً على امن إسرائيل التي ستصبح اكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط في حال غياب أي قوة منافسة[٩٣].

وفي عام ٢٠١٠ تم تعديل الدستور التركي بناء على مبادرة حزب العدالة والتنمية الذي فتح الباب امام الملاحقة القضائية لقادة الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ الباقين منهم على قيد الحياة، وتضمن التعديل إلغاء المادة (١٥) من الدستور التي كانت تضمن لقادة الانقلاب حصانة ضد الملاحقة الجنائية مدى الحياة، إذ بدأت في ٤ نيسان ٢٠١٢ في العاصمة التركية انقرة محاكمة الرئيس التركي (الأسبق) الجنرال (كنعان ايفرن) الذي حكم تركيا من ١٩٨٢ لغاية ١٩٨٩ وفي تاريخ بدء محاكمته كان يبلغ من العمر (٩٤) عاماً، وشريكه قائد القوة الجوية (الأسبق) الجنرال (تحسين شاهين كايا) والذي يبلغ من العمر (٨٧) عاماً وذلك لقيامهم بقيادة انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ الذي كان أكثر قساوة من باقي الانقلابات إذ احدث هذا الانقلاب تأثيراً عميقاً في السياسة التركية لأنه عزز من قبضة المؤسسة العسكرية على العملية السياسية عبر سن دستور جديد للبلاد عام ١٩٨٢ الذي وضعه الجيش[٩٤] وفي هذا الصدد يذكر المؤلف حميد بوزرسلان في كتابه (تاريخ تركيا المعاصر) قوله: ان الانقلاب العسكري لعام ١٩٨٠ أوقع (٥٧١٣) قتيل

و (١٨٤٨٠) جريح، وهي التي راح ضـــحيتها (٥٢٤١) قتيل و (١٤١٥٢) جريح(٩٥).

وقد بدأت الجلسة الأولى لمحاكمة قادة الانقلاب العسكري بحضور العديد من نواب الأحزاب الســياســية الرئيســية الممثلة في البرلمان التركي والذين ادعوا بالحق المدني ضــد الانقلابيين ولم يحضــر هذه الجلســة الجنرالان المسنان والمريضان (كنعان ايفرن وتحسين شاهين كايا) الذين وجهت إليهما تهمة ارتكاب (جرائم ضـد الدولة) ونظراً لتدهور حالة (ايفرن) الصـحية فانه من غير المرجح ان يمثل امام المحكمة خاصـــة انه خضـــع لجراحة في الأمعاء كما ذكرت وســائل الإعلام التركية في ٣ نيســان ٢٠١٢ ان إحدى ذراعيه قد كسرت، وقالت وسائل الاعلام التركية ان المحكمة قبلت الدعأوى المرفوعة ضد قائدي الانقلاب وطالب الادعاء العام التركي بسجن الجنرالان مدى الحياة عقاباً على الجرائم التي قاما بارتكابهما وخاصـة الاعدامات غير القانونية، وانضـــمت حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والبرلمان والمعارضـة بوصـفهم في القضـية كاطراف متضـررة مما يعني ان شكواهم ستوضع في الاعتبار اثناء المحاكمة، وفي هذا الصدد قالت منظمة (هيومن رايتس ووتش) في بيان صـدر لها في ٤ نيسـان ٢٠١٢ على ضـوء الأدلة الموجودة بالفعل في قرار الاتهام يتعين أيضـــاً على مدعي عام أنقرة التحقيق بشان السماح من أعلى مستوى بسياسة التعذيب داعية إلى محاكمة شـبكة واسـعة من العسـكريين والموظفين والأطباء والشـرطة المتورطين في التعذيب(٩٦).

ويبدو ان الضـــربات التي تلقاها الجيش التركي منذ صـــعود حزب العدالة والتنمية قد نالت من نفوذ المؤسسة العسكرية السياسي وأجبرتها على السعي لمهادنة الحكومة والتودد إليها، وذلك أن الضـــربات التي انهالت عليها لم تكن محض صـــدفة بل جاءت نتيجة قدرة اردوغان على إدارة منظمة متكاملة من الكفاءات والكوادر الســياســية التي تمكنت بدورها من تحويل كل الأســلحة

والأدوات التي استخدمت من قبل لإزاحة الإسلاميين لصالحهم ولبيان ذلك لابد من معرفة الأسباب التي ساهمت في هزيمة العسكر وهي:

١- تمكن اردوغان ومنظومته من ابداع نموذج علاقات جديد مع الغرب عموماً بما جعلهم يرتاحون إليه كبديل ديمقراطي عن المؤسسة العسكرية وبالتالي سحب الغرب دعمه وتأييده للجيش وتوقف عن تحريضه لممارسة لعبة الانقلابات العسكرية، وقد اتبعت الحكومة سياسة خارجية ناجحة إذ اهتمت بتحسين علاقات تركيا مع دول الاتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعها لدعم الدور الإقليمي التركي ومباركة سياسة تركيا في غالبية الاتجاهات.

٢- كانت فرصة نادرة لحزب العدالة والتنمية لكي يتوصل إلى اتفاق مع قادة المؤسسة العسكرية بضرورة تقليص نفوذهم في الحياة السياسية وتدخلاتهم في حكم البلاد استجابة بطلب من الاتحاد الأوربي حتى يمكن دراسة طلب تركيا بالانضمام لتلك المجموعة ونجح اردوغان في اقناع قادة الجيش في تنفيذ ذلك وأصبحت المؤسسة العسكرية لأول مرة منذ تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال ذات نفوذ اقل.

٣- حدث تطور مهم على صعيد قناعات المؤسسة العسكرية فبعد ان كانت متشددة جداً من اقتراب التيار الإسلامي من مؤسسات الدولة صار قائد الأركان التركي (ايلكار باش بوغ) يؤكد صراحة في خطابه السنوي في ١٩ نيسان ٢٠٠٩ "ان الجيش وان كان هو الحارس الأمين للعلمانية فان هذا لا ينبع من معاداته للإسلام وإنما هو رفض لاستخدام الدين كأداة سياسية وأكد ان الجيش لم يعد مصدراً للتهديد وإنما مشجع للمسيرة الديمقراطية للبلاد مشيداً بأهمية الديمقراطية لاستقرار الجمهورية التركية.

٤- استطاع حزب العدالة والتنمية استخدام كل الأدوات التي يخولها الدستور والقانون خاصة مؤسسة القضاء بمهارة كبيرة ودون تجاوزات للقانون بحق اعضاء منظمة (ارغينكون).

٥- لقد كانت الانجازات العديدة التي حققها حزب العدالة والتنمية على امتداد سنوات حكمة قد أحدثت نقله نوعية في حياة الشعب التركي وبوأت البلاد مكانة رفيعة في العالم العربي والإسلامي.

٦- وسع الانجاز الاقتصادي الذي أحدثه اردوغان إلى إرجاع الانتعاش إلى الاقتصاد التركي[٩٨].

وأخيراً تعد هذه القوانين نقلة نوعية في تركيا لأنها تزيل الهيمنة العسكرية على الحياة السياسية وتضع تركيا في مصاف الدول الديمقراطية وان هذه التغييرات في القوانين التي أقدمت عليها الحكومة التركية بزعامة اردوغان أثارت إعجاب عدد من دول العالم فقد ظهرت العناوين الآتية في الصحف البريطانية "لجم النفوذ السياسي للجيش في تركيا" و (الجيش في تركيا يفقد نفوذه السياسي) وكتبت صحيفة (التايميز The Times) في صفحة الأخبار الخارجية (ان القوانين التي سنت في تركيا ضربت في صميم لجنة الأمن القومي التركي الذي يعطي الجيش قوته الرسمية، لقد تم سحب صلاحياتها التنفيذية وأصبحت مجرد لجنة استشارية، ولقد وصفت هذه القوانين بأنها انقلاب وقالت (ان هذه التغييرات أحدثت انقلاباً في السياسة التركية يمكن مقارنته بانقلابات اتاتورك لقد كان الجيش يفرض وجهته السياسية بواسطة لجنة الأمن القومي على الزعماء المدنيين (ان تقليل نفوذ القوات المسلحة ومن ثم سن قانون العفو عن أفراد حزب العمال الكردستاني عندها بدأ رجال السياسة في أوربا يثنون على تركيا بالمديح حتى ان احد الدبلوماسيين قال (ان هاتين الخطوتين ايجابيتان جداً وهما تشيران إلى ان تركيا أصبحت مهيئة للدخول في مباحثات عضويتها في الاتحاد الأوربي[٩٩].

الخاتمة

يتبين لنا من خلال دراســـة موضـــوع (حزب العدالة والتنمية وعلاقته بالمؤسـسـة العسـكرية التركية) وكيف كان للجيش دور مهم في قيام الدولة العثمانية واتساع ورقعتها وتميزها بالطابع العسكري البحت، فضلاً عن مكانة العســـكر في نفوس الأتراك من الناحية الاجتماعية وحرص الآباء الأتراك على ان يصـــبح أولادهم جنرالات في الجيش العثماني، وبعد تأســـيس الجمهورية التركية ١٩٢٣ على يد الضـــابط مصـــطفى كمال اتاتورك عد الجيش التركي هو باني اسـتقلال تركيا وصـانع مجدها واخذ مكانته باعتباره حامي الجمهورية العلمانية، فقد نظم مصـــطفى كمال اتاتورك المؤســـســـة العسكرية وبناءها بناء قوياً، وحرص اتاتورك لاحقاً على استخدام عدم تدخل الجيش في الســـياســـة وحصـــر دوره بتنفيذ المهام الموكلة إليه وهي حماية الجمهورية من الاعداء سـواءاً في الداخل أو في الخارج حسـب وجهة نظرة، ولكن بعد وفاته عام ١٩٣٨ وتولي عصمت اينونو رئاسة الجمهورية من بعده (١٩٣٨ - ١٩٥٠) واندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ وتحول تركيا إلى التعددية الحزبية والذي جاء نتيجة للظروف الدولية وانضـــمام تركيا إلى حلف شـــمال الأطلســـي ١٩٥٢ وظهور الخطر الســـوفيتي حرص الغرب والولايـات المتحـدة الأمريكيـة على تقويـة وبنـاء الجيش التركي بـالمعـدات والأسـلحة المتطورة ليقوم بالدور الموكل إليه وهو الوقوف ضـد توسـيع نفوذ الاتحاد الســـوفيتي وفي هذه المدة من عمر الجمهورية التركية بدأ الجيش التركي له الكلام الفصل في إسقاط الحكومات وسن وتعديل الدستور التركي لعدة مرات فقد قام الجيش بأول انقلاب عســـكري في ٢٧ أيار عام ١٩٦٠ وسـن دسـتور ١٩٦١ وكذلك انقلاب ١٢ آذار ١٩٧١ وكذلك الانقلاب الثالث ١٢ أيلول ١٩٨٠ وسـن دسـتور ١٩٨٢ وتولى الجنرال كنعان ايفرن الحكم في تركيا حتى نهاية العام ١٩٨٩، وجاء الانقلاب الرابع عام ١٩٩٧ ضـد حكومة

نجم الدين أربكان، وهكذا كان دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية وهكذا كانت علاقته بالأحزاب الحاكمة ولكن الحدث المهم في تاريخ تركيا المعاصر هو وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا والذي يمثل منعطفاً مهماً وتاريخياً في الحياة السياسية التركية ونمط علاقته بالمؤسسة العسكرية التركية وكالآتي:

ان نجاح حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى السلطة في تركيا وتشكيل حكومة قوية بمفرده وطرح مبادئه وبرامجه الإصلاحية في النظر إلى علاقات تركيا الخارجية وفق مفهوم (العمق الاستراتيجي) التي نادى بها وزير الخارجية التركي (احمد داؤد أوغلو) وإعادة توجيه السياسة التركية وفق منطق تصفير المشكلات مع دول الجوار أدى إلى ارتياح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة وان حزب العدالة والتنمية وضح في بداية حكمه بأنه لا يكن العداء للغرب وانه حزب ليبرالي وليس حزباً دينياً ويؤمن بالاندماج بالرأسمالية العالمية ويسعى إلى الدخول إلى الاتحاد الأوربي، كما قام حزب العدالة والتنمية بالعمل على تطوير الاقتصاد التركي وإنعاشه والتقليص من مشاكل تركيا الخارجية وإعادة توجيه السياسة الخارجية نحو العالم العربي والإسلامي لدفع الاقتصاد التركي إلى مراحل متقدمة باعتبار السوق العربية هي اكبر مستهلك للبضائع والمنتجات التركية فضلاً عن استفادة تركيا من النفط العربي واستمرار تدفقه وخاصة النفط العراقي مما احدث نهضة تنموية كبرى وإنعاش السياحة، كما قام الحزب أيضاً بجملة إصلاحات وتعديلات دستورية تتعلق بحقوق الإنسان التي يطلبها الاتحاد الأوربي باستمرار فضلاً عن محاولة حل المشكلة الكردية وإعطاء الحقوق السياسية والثقافية للأكراد وإنهاء معاناتهم من جراء قمع الحكومات التركية السابقة لهم وهذا الأمر اعترف به اردوغان نفسه في خطاب له في مدينة (ديار بكر) قوله "هناك أخطاء بحق الأكراد وقعت بها تركيا في الماضي"

كما تم فتح قناة تلفزيونية باللغة الكردية وتخفيف القيود على حركة الأكراد الثقافية وبدأ واضحاً بأنه يمكن حل هذه المسالة.

وقد استطاع اردوغان ان يقنع الأوربيين والأمريكيين في إمكانية التوقف عن تأييد ودعم المؤسسة العسكرية التركية ورفض تدخلها في السياسة إذا أراد الغرب إجراء إصلاحات حقيقية وديمقراطية في تركيا فقام بجملة من التعديلات الدستورية التي تستهدف تقليص دور العسكر وإيهامهم بان هذه الإجراءات والتعديلات هي التي تقرب تركيا وتختصر الطريق أمامها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي وهذا ما يرغب به الجيش أيضاً.

وكذلك إدراك المؤسسة العسكرية التركية بأن أي تحرك من قبلها تجاه حكومة حزب العدالة والتنمية سوف يلاقى بالشجب والرفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لهذا التدخل واعتباره يهدد الديمقراطية على العكس من الانقلابات السابقة التي كانت تلقى ترحيباً وتأييداً لأنه كان يخدم مصالحها في إزاحة الحكومات الإسلامية واليسارية، فحكومة حزب العدالة والتنمية قدمت للولايات المتحدة الأمريكية والغرب ما لم نستطيع ان تقدمه المؤسسة العسكرية، فضلاً عن ستراتيجية الولايات المتحدة والغرب في تفكيك قوة جيوش الشرق الأوسط وضمان بقاء امن إسرائيل اكبر قوة عسكرية رادعة في المنطقة.

وقد تبين من خلال البحث ان حكومة حزب العدالة والتنمية بعد وصوله إلى الحكم ٢٠٠٢ بدأ بتقليص الإنفاق العسكري على المؤسسة العسكرية التركية مما وفر الملايين من الدولارات للاقتصاد التركي وتسخير هذا الفائض في مشاريع تنموية ومشاريع خدمية مما احدث تحسن في مستوى دخل الفرد التركي (ينظر الملاحق – جدول رقم (٢)).

الملاحق

جدول رقم (١)

أنماط الانقلابات والتدخلات العسكرية في تركيا (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧)[١]

السنة	نمط التدخل العسكري	الأدوات، نمط نظام الحكم
١٩٦٠	تدخل عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر مؤقت
١٩٧١	تدخل عسكري بمذكرة موجهة للسياسيين	انقلاب (الفيتو) أو انقلاب ابيض حكم عسكري مؤقت
١٩٨٠	انقلاب عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر طويل نسبياً
١٩٩٧	تدخل تفاعلي أو نصف انقلاب	تغير بوسائل مدينة، حكم مدني تحالفي بين أحزاب علمانية

ملاحظة/ انقلاب الفيتو: هو انقلاب بوسائل غير عسكرية أي باستخدام الضغوط السياسية المباشرة (توجيه مذكرات تحذيرية)

(١) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة... ص١٣٥

جدول رقم (٢)

الانفاق العسكري التركي للمدة ١٩٩٨ – ٢٠٠٥[١]

السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)	١٠٩٢٦	١٢٠٦٤	١١٦٧٥	١٢٠٧.٧١٦	١٠١٠٨	٩٠٣٠	٨٢١٢	٨٩٠٧

(١) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة... ص ١٥٢ نقلاً عن

Sipri, The sipri military Expendition Database, "The Military Expenditure in Turkey".

جدول رقم (٣)

القوام العددي للقوات المسلحة التركية والقوات شبه العسكرية[١]

الأفراد	نظاميون	الاحتياط	المجموع
القوى البرية	٤٠٢٠٠٠	٢٥٨٧٠٠	٦٦٦٧٠٠
القوى الجوية	٦٠١٠٠	٦٥٠٠٠	١٢٥١٠٠
القوى البحرية	٥٢٧٥٠	٥٥٠٠٠	١٠٧٧٥٠
المجموع للقوى العسكرية	٤٨٧٨٥٠	٣٧٨٧٠٠	٨٩٩٥٥٠
القوات شبه العسكرية	الدرك ١٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ احتياط (جميعها يتبع وزارة الدفاع أثناء الحرب)		
مدة الخدمة الإلزامية ١٥ شهراً، الخدمة الاحتياطية حتى سنة ٤١ لكافة الاختصاصات			

(١) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة... ص١٥٣ نقلاً عن

The International Instiute for strategic studied, The Military Balance, 2006 (London: The International Institute for strategic studies – 2006)

جدول رقم (٤)

التقسيمات العامة والاسلحة الرئيسية لدى القوى البرية[١]

السلاح	النوع	العدد	ملاحظات
الدبابات	Leopard A1,A2,A3	٣٩٧	
	M60 A1, A2, A3	٩٣٢	
	M48, M48, A5	٢٨٧٦	سوف يتم تخزين ١٣٠٠ دبابة
	المجموع	٤٢٠٥	
المدفعية والأسلحة المضادة للدروع	ذاتية الدفع	+٨٦٨	M-108/108T,M-52 25Tetc
	مقطورة	+٦٨٥	M-101/114/115etc
	هاونات	٥٨١٣	Mm,107 Mm,120 Mm81
	قاذفات صواريخ مضادة للدروع	١٢٨٣	كوبرا، ميلان، ايريكس، تاو
قوام القوى البرية	٤ جيوش و ٩ فرق: فرقتان مؤللتان وفرق مشـاة واحدة و ١٤ لواء مدرع و ١٧ لواء مؤللا، و ٩ الوية مشاة و ٤ الويه قوات خاصـــة، ولواء حرس جمهوري واحد و ٥ الوية حرس حدود، و ٤ الوية حرس شواطئ، ولواء واحد من البحرية		

(١) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة... ص ١٥٤ نقلا عن

The International Institute for strategic studies, The Military Balance, 2006.

جدول رقم (٥)

القواعد والأسلحة الرئيسية لدى القوى البحرية التركية

السلاح	النوع والاسم		العدد	الملاحظات
السفن والقواعد البحرية	سفن القتال	سفن قتالية رئيسية فرقاطات	١٩	
		فرقاطات مزودة بصواريخ موجهة	١٨	
		زوارق قتال واعمال دورية	٥٥	
		زوارق دوريات وقتال سريعة	٢٧	
		قواعد بحرية	١٢	غولسيك، ايرديك، ايريفلي، بارتين، استانبول، ازمير، انطاليا، مرسيس، الاسكندرونة
	سفن امداد وقود واصلاح ودعم متعدد		٢٥	
	سفن وزوارق انزال		١٠٢	
	كاسحات الغام زراعات الغام		٨٣ ٤	تسلم حتى ٢٠٠٧
غواصات	Atilay 2001209 Preveze 209/1400		٦ ٤	نموذج ألماني
	كانال (غوبي) هيزيريس (تانغ)		١ ٢	نموذج امريكي تعمل بالديزل
	المجموع		١٣	تسلم ٣ غواصات من نوع Preveze 1400 حتى عام ٢٠٠٧

(١) محفوظ، جدليات المجتمع... ص ١٥٥ نقلاً عن

- The Military Balance, 2006, op.cit

جدول رقم (٦)

الاسلحة الرئيسية لدى القوات الجوية التركية[١]

السلاح	النوع والاسم	العدد	العدد الفعلي في الخدمة	سنة وضعه في الخدمة	الملاحظات
الطائرات القتالية	F16 – C/D	٣٥٨	٣٥٨	١٩٨٧	٤٠ منها قديمة ١١٧ تحت التحديث
	Phantom 2000	٥٠	٥٠	١٩٩٩	٤٨ تحت التحديث
	F4 - E	١٣٥	٦٥ تقريبا	١٩٧٣	١٨ للاستطلاع تحديث ٥٢ الى Phantom ٢٠٢٠
	F.5.A/D	٨٧	٣٩	١٩٦٥	٤٨ تحت التحديث وبعضها منسق
	استطلاع ٣٥ تزويد وقود ٧، تدريب ١٩٨				
طائرات النقل	C.160D KC-135R	١٦ ٩	١٦ ٧	١٩٧١ ١٩٩٥	تزويد بالوقود
	C.130E C.130B	١٣ –	١٣ –	١٩٦٤ ١٩٩١	– تحت التعديل
	CN.235	٦٠	٤٦	١٩٩١	–
	المجموع الكلي وليس المذهور	١٠٧	٧٧	–	تعاقد على ١٠ طائرات جديدة
الطائرات العمودية القتالية	AH-1W/P	+٢٠	٢٠	١٩٩٠	الملاحة الجوية
	AS.532-	+٢٠	+٢٠	١٩٩٥	٢٦ منه الملاحة الجوية
	S.70A Blackhawk	٨٥	٨٥	١٩٩٢	٣٥ مع الشرطة والامن الداخلي

	UH-1H/AB-204/AB205	١٨٦	١٨٦	١٩٩٦	–

(١) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة... ص ١٥٦ نقلاً عن
The Military Balance, 2006. op. cit

AKP and its Relationship with the Turkish Military

By : Dr. Hamid Muhammad Taha AL-Sweidany,
Teacher / Department of Historical and Social Studies, Regional Studies Center, Mosul University.

Abstract

The arrival of the AKP to the power, in Turkey in 2002, is as an important historical event due to the great achievements made by it for Turkey in the economic, political, social fields, redirecting the Turkish policy according to the perspective of (strategic depth) and the constitutional, judicial and legal reforms. The research was divided into two axes, an introduction and conclusion. The first one discussed (the position and role of the military within the Turkish political life), focusing on the Turkish military establishment (a historical perspective) and analyzing the role of the military within the Turkish political life (the military coups). The second axis has studied the AKP and reducing the power of the Turkish military shedding light on the reforms and constitutional amendments. Also, the research find out a series of important conclusions.

Keywords: **Justice and Development Party (AKP); Turkey; Turkish military.**

الهوامش

(١) يوسف عبدالكريم الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩ –١٨٣٩ م (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة البصرة – ٢٠٠٢) ص ١١.

(٢) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط٣، (دمشق – ١٩٩٤)، ص ١١–١٢.

(*) الأوغوز وهي من اعظم قبائل الترك عددا وتاريخا، ومنهم الاتلاف العشـــائري الذي ظهر بارزا في القرن الرابع الهجري تحت اسم (التركمان) والغز قبيلة مؤلفة من اثنان وعشرين بطناً رئيسيا اول من احصـاها في المراجع العربية هو (الكاشـغري) في كتابه الفريد ديوان (لغات الترك) ويعد الخزر الذين اقاموا دولتهم الشهيرة في جنوب روسيا ووسطها اتلافا قبليا من عدد من بطون الغز.

– أسـامة احمد تركماني، تاريخ الأتراك والتركمان: ما قبل الإسـلام وما بعده، دار الارشـاد للنشـر (سوريا–٢٠٠٧)، ص ٥٧.

(٣) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (ابو ظبي – ٢٠٠٨)، ص ٢٦.

(٤) اميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السـياسـي للعسـكريين في تركيا، رسـالة ماجسـتير غير منشـورة (القاهرة – ١٩٧٢) ص ١٣.

(*) الانكشـــارية: هو اســـم يكتب بالتركية (**Yeni Ceri** يني جري) ومعناه الجنود الجدد، ويطلق على فرق المشاة النظامية التي أسسها العثمانيون في القرن الرابع عشر الميلادي وغدت اكبر قوة لديهم تمكنوا من خلالها من فتح مناطق واسـعة، ويرجع تنظيم هذه القوة إلى السـلطان اورخان (١٣٢٦–١٣٥٩) ابن الســـلطان عثمان والى اخيه وكبار وزرائه علاء الدين والى قره خليل جاندارلي صـــهر الشيخ اده بالي.

– جاسـم محمد حسـن العدول، الدولة العثمانية ابان حكم السـلطان سـليم الاول (١٥١٢–١٥٢٠)، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل–٢٠٠٤)، ص ٣.

(٥) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان: مؤذن استانبول ومحطم الصنم الاتاتوركي، ط١، دار الكتاب العربي (دمشق – ٢٠١١) ص ٧٠.

(٦) وصال نجيب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية ١٩٦٠ – ١٩٨٠، مركز الدراسات الدولية (بغداد – ٢٠٠٥) ص ٧–٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٨) تغيان، الشيخ الرئيس... ص ٧٠.

(٩) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت – ١٩٩٨) ص ١٢٠.

(١٠) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا... ص ١٥٢.

(١١) المصدر نفسه... ص ١٤٩–١٥٠.

(١٢) المصدر نفسه... ص ١٥٠.

(١٣) برنار فيرنيبد، دور الجيش في السياسة التركية، ترجمه من اللغة الفرنسية غانم محمد الحفو، مجلة اوراق تركية، السنة ١، العدد ١، جامعة الموصل (مركز الدراسات الاقليمية – ١٩٨٧) ص ٦٨.

(١٤) فاضل كاظم حسين، الاحزاب السياسية في تركيا: دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠ – ١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة المستنصرية – ١٩٨٨) ص ٣.

(١٥) فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا (الاحزاب السياسية والجيش) ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني، ط١، دار حوران للطباعة والنشر (دمشق – ١٩٩٩) ص ٣٧.

(١٦) تغيان، الشيخ الرئيس... ص ٧١.

(١٧) سعد عبدالعزيز مسلط الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٨٣ – ١٩٩١ (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠٠٧) ص ١٢ وينظر

- Cemil koacak: Turkiye De Milil Se F Douem 1938 – 1945 (Ankara – 1968), S. 216.

(١٨) المصدر نفسه... ص ١٢.

(١٩) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من اتاتورك الى أربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي) ط١، دار الشروق (القاهرة – ١٩٩٩) ص ١١١.

(٢٠) المصدر نفسه... ص ١١٢.

(٢١) جون نورتن، الدور السياسي للجيش التركي، محاضرة القاها في جامعة درهام بالمملكة المتحدة، ترجمة صلاح سليم علي، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث المترجمة، رقم الملفة ٣٢، (جامعة الموصل–د.ت)، ص ١–٢.

(٢٢) هلال، السيف والهلال.... ص ١١٠.

(23) Dogu Perincek, Anagasa ve Partiler Rejimi, Turkiye de, Siyasal Partilerin Ic Duzeni Veyasaklanmasi/ Kaynak yayanluri (Istunbul – 2008) S. 51.

وللمزيد عن الدوافع الاقتصادية والسياسية لانقلاب ١٩٦٠ ينظر

– عبدالجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا: تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، العدد ١، (جامعة الموصل – ١٩٩١) ص ١٠.

(٢٤) هلال، السيف والهلال... ص ١٠.

(٢٥) مشرف وسمي الشمري، تدخل الجيش في السياسة التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، بحوث سياسية رقم الملفة ٢١٥ (جامعة الموصل – د.ت) ص ٢٥.

(٢٦) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية... ص ٤٥ – ٤٧ وكذلك ينظر

– سوتاكيلي، الجيش التركي وثورة عام ١٩٦٠، مجلة السياسة الدولية العدد ١٤، (القاهرة – ١٩٦٨) ص ٩.

(٢٧) طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا ١٩٧١ – ١٩٨٠ رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة المستنصرية – ١٩٨٨) ص ٥٧.

(٢٨) حامد محمد طه السويداني، بولند اجويد ودورة في السياسة التركية ١٩٥٧ – ٢٠٠٢، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠١٠) ص ٥٤ – ٥٥.

(٢٩) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا... ص ١٥٨.

(٣٠) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٨٠ (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠٠٢) ص ١٠٧.

(٣١) دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا... ص ٢٢٨.

(٣٢) منال محمد صالح الحمداني، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩ – ١٩٩٧، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت، ٢٠١٢)، ص ٥٦.

(٣٣) الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا... ص ١٠٩ وينظر

- Villiam Hale: The political and Economic. P. 119.

(٣٤) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا... ص ٤٨.

(٣٥) المصدر نفسه... ص ٤٩.

(٣٦) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، كلمة، ط١، (بيروت – ٢٠٠٩) ص ٩٤ – ٩٥.

(٣٧) لوسيل دبليو بنفسر، ازمة السياسة التركية ١٩٥٠ – ١٩٨٤، ترجمة حسن نعمة سعدون، (بغداد – د.ت) ص ٧٦.

(٣٨) وزارة الخارجية العراقية (وثائق منشورة): امريكا طبعت علاقاتها مع انقرة لئلا يعود العسكر (باريس – ١٩٨٠)، محفوظ في ارشيف مركز البحوث والمعلومات (بغداد – د.ت) ص ١.

(٣٩) منهل الهام عبد آل عقراوي، العلاقات التركية الايرانية ١٩٧٩ – ١٩٨٩ اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠٠٨) ص ٤٩ – ٥٠.

(40) Atayfun Ozkok, 12 Eylul Mahkemeleri Dosyasi 2, haziranyayinevi (Istanbul – 1989) S. 160.

(41) A. E. S. 161.

وللمزيد ينظر

- **Cuneyt Arcayurek, acikliyorg 12 Eylule Dogru kosar Adim, kasim in 1979 – Nisan 1980, Bilgi yayineri (Istanbul – 1986).**

(٤٢) فيروز احمد، تدخل العسكريين والازمة في تركيا، كتاب (تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري) في مجموعة باحثين، ط١، مؤسسة الابحاث العربية (بيروت – ١٩٨٥) ص ٢٠٣.

(٤٣) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا... ص ٥٠.

(٤٤) الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا... ص ٢٥.

(٤٥) المصدر نفسه.. ص ٢٦.

(٤٦) الشمري، تدخل الجيش في السياسة... ص ٢٧.

(٤٧) المصدر نفسه... ص ٣٠.

(*) مجلس الامن القومي التركي: مؤسسة تشكلت بموجب دستور ١٩٦١ وقد عزز الجيش من خلاله دوره السياسي ويتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء ورئيس الاركان ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة افرع القوات المسلحة والقائد العام لقوات الجندرمة ويختص المجلس ببحث الشؤون المتعلقة بالامن القومي للدولة ويقدم توصياته بشأنها إلى مجلس الوزراء الذي يتعين عليه الاهتمام بما تضمنه من تدابير ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وامنها القومي

– فريق صبري سليم ال ملا، العلاقات التركية السورية ١٩٨٤–١٩٩٨، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل ٢٠١٢، ص ٤٦.

(٤٨) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر (بيروت – ٢٠٠٦) ص ٢٠٩. وللمزيد عن الاطلاع على بنود دستور ١٩٨٢ ينظر– دستور الجمهورية التركية لعام ١٩٨٢، ترجمة صلاح سليم علي، وحدة البحوث المترجمة، (٦)، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل – د.ت)، والنسخة بحوزة الباحث.

(٤٩) الجبوري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا... ص ٢٦.

(٥٠) الشمري، تدخل الجيش في السياسة... ص ٢٩.

(٥١) الحمداني، نجم الدين أربكان... ص ٢٠٨.

(٥٢) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا... ص ٥٤.

(٥٣) هلال، السيف والهلال... ص ١٩٦ – ١٩٧.

(٥٤) سعد عبد العزيز مسلط، التعليم الديني في تركيا المعاصرة، ط١، سلسلة شؤون اقليمية رقم ٣٠، مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل – ٢٠١٠) ص ٤٣ – ٤٤.

(٥٥) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا.. ص ٥٥.

(٥٦) هلال، السيف والهلال... ص ١٩٧ – ١٩٩.

(٥٧) رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام... ص ٢٧٥. وللمزيد عن تفاصيل انقلاب ١٩٩٧ ينظر

- Nezih Yildirim, Anilarla 28 Subat, Baski, korza offset, (Ankara – 2010).

(٥٨) رائد صباح ابو داير، استراتيجية تركيا شرق اوسطياً ودولياً في ضوء علاقاتها مع اسرائيل ٢٠٠٠ – ٢٠١١، ط١، دار باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية (بيروت – ٢٠١٣)، ص ١٥٩.

(٥٩) لقمان عمر محمود وميثاق خيرالله جلود، علاقات تركيا الاقليمية في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢ – ٢٠١١، سلسلة شؤون اقليمية (٣٩)، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل – ٢٠١٢)، س ١١٠. وللمزيد ينظر

- Bulent Aras, "Davutoglu Era in Turkish Foreign policy" sata policy Brief (Ankara – 2009).

(٦٠) رواء جاسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط (عمان – ٢٠١٠) ص ٦٣.

(٦١) مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت.. من السطان.. الى نجم الدين أربكان ١٨٤٢ – ٢٠٠٦، ج٢، (د.م – ٢٠٠٦) ص ٣٥٧.

(٦٢) نوال عبد الجبار الطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون اقليمية، العدد ١٣، جامعة الموصل (مركز الدراسات الإقليمية – ٢٠٠٧) ص ٢.

(٦٣) حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان (قصة زعيم) ترجمة طارق عبد الجليل، مراجعة رمضان يلدرم، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت – ٢٠١١) ص ٣٢٣.

(٦٤) الطحان، تركيا التي عرفت... ص ٥٨.

(٦٥) زياد عزيز حميد الجلبي، الانتخابات التشريعية في تركيا ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، نشرة متابعات اقليمية، العدد ١١، السنة الاولى، جامعة الموصل (مركز الدراسات الاقليمية – ٢٠٠٢) ص ١.

(٦٦) بشير نافع، العرب وتركيا الحديثة: قرن من المفاهيم المتغيرة، مجلة رؤية تركية (النسخة العربية)، (تركيا – د.ت) ص ٦٠.

(٦٧) جلال ورغي، الحركة الاسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة – ٢٠١٠) ص ٥٥.

(٦٨) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، ط١، مكتبة رياض الريس (بيروت – ٢٠٠٨) ص ٤٢.

(٦٩) كفاية حديدون، توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة (الجامعة الاردنية – ٢٠١٢) ص ٤٢.

(*) الموسياد، وتعني جمعية رجال الاعمال والصناعيين المستقلين، ظهرت بصورة حقيقية عام ١٩٩٠ وحظيت جمعية موسياد بدفعة قوية مع الصعود القوي للاب الروحي لاسلاميّ تركيا نجم الدين اربكان الذي تبنى برنامجا تنمويا طموحا لتصنيع تركيا وتحويلها إلى قاعدة صناعية، وبمجرد تأسيسها حققت (موسياد) نمواً سريعا في الاوساط الاقتصادية المحافظة في تركيا، ووصل عدد اعضائها إلى اكثر من (٢٦٠٠) شخص يملكون (٨٠٠) شركة يعمل فيها نحو مليوني شخص، وزادت فروعها إلى (٢٨) فرعا مما زاد عدد مكاتبها حول العالم إلى (٢٥) مكتبا وأصبحت هذه الجمعية تقوم بدورا مهما رغم تعرضها إلى مضايقة الاوساط العلمانية لها وتعرضت لحملة قمع وتضييق واسعة طالبت اعضاءها بعد سقوط حكومة اربكان عام ١٩٩٧، ويرى البعض ان (موسياد) ذراعا اقتصاديا داعما لحكومة حزب العدالة والتنمية مقابل جمعية (توسياد) المتحالفة مع النخب العلمانية وتتكون جمعية (توسياد) من رجال الاعمال الاتراك اليهود وممن يسمون بـــ(يهود الدونمة) ويبلغ عدد اعضائها (٥٤٥) شخص هم الاكثر ثراءاً على الاطلاق في تركيا ويمتلكون (١٣٠٠) شركة يعمل فيها نحو (٥٠٠٠٠٠) شخص، وحجم نشاطها وتعاملها يصل إلى سبعون مليار دولار وتتحكم في (٤٧٪) من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا ولا تزال هذه الجمعية ابرز قوة اقتصادية مؤثرة ولها تأثير على القرار السياسي والتوجه الاقتصادي لتركيا.

– تغيان، الشيخ الرئيس، ص ٥٥–٥٦.

(٧٠) ورغي، الحركة الاسلامية التركية... ص ٥٦.

(٧١) عمر الشوبكي، الاسلامية التركية من الرفاه الى العدالة والتنمية، في مجموعة مؤلفين، عودة العثمانيين (الاسلامية التركية)، ط٣، مركز المسبار للدراسات والبحوث (دبي – ٢٠١١) ص ٨٣.

(٧٢) السعدي، الاسلام السياسي... ص ٩٦.

(٧٣) المصدر نفسه... ص ٩٥ – ٩٦.

(٧٤) جمال كمال اسماعيل، ازمة الرئاسة التركية ٢٠٠٧، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم الملفة (٥١٠) (جامعة الموصل – د.ت) ص ١٠.

(٧٥) لقمان عمر محمود النعيمي، التعديلات الدستورية في تركيا وانعكاساتها على مستقبل الحياة السياسية، نشرة رؤى مختلفة، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل– ٢٠١٠) ص ٢.

(٧٦) المصدر نفسه... ص ٤.

(٧٧) التقرير الاستراتيجي العربي (٣) تركيا تحديات الانضمام الى الاتحاد الاوربي، اصدار مركز الاهرام للدراسات السياسية (القاهرة – د.ت) متاح على الموقع www.ahram.prg.eg

(٧٨) اسماعيل، ازمة الرئاسة التركية... ص ١٣.

(٧٩) ورغي، الحركات الاسلامية التركية... ص ٦٣.

(٨٠) المصدر نفسه... ص ٦٣.

(٨١) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية (تفكيك القبضة الحديدية) في مجموعة مؤلفين، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون (قطر – ٢٠١٠) ص ٧٨.

(٨٢) المصدر نفسه.. ص ٧٨ – ٧٩.

(٨٣) المصدر نفسه... ص ٧٩.

(٨٤) تغيان، الشيخ الرئيس... ص ٧٨.

(٨٥) عبدالجليل، الجيش والحياة السياسية... ص ٨٠.

(٨٦) ورغي، الحركة الاسلامية التركية... ص ٦٤.

(٨٧) المصدر نفسه... ص ٦٥.

(٨٨) راغب دوران، اسباب صعود النموذج التركي، في مجموعة مؤلفين عودة العثمانيين، الاسلامية التركية... ص ١١٥.

(٨٩) تغيان، الشيخ الرئيس... ص ٧٨ – ٧٩.

(٩٠) حامد محمد طه السويداني، تراجع سلطة المؤسسة العسكرية التركية، تحليلات استراتيجية، السنة (٣)، المجلد (٣)، العدد (٦٨)، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل – ٢٠١١) ص١.

(*) الارغنيكون: هي اسطورة تركية قديمة تقول بأنه عندما هاجم المغول القبائل التركية اثناء تواجدها في اواسط اسيا (موطنهم الاصلي) فانهم سُحِقوا وقتِلوا ولم يبق من الجنس التركي إلا اعداد قليلة وقد احتموا بوادٍ عميق اسمه (الارغنيكون) وظلوا مختبئين فيه اعوام طويلة ثم تكاثروا خلال هذه الاعوام حتى ضاق بهم المكان ولم يعرفوا كيف يخرجوا منه حتى ظهر لهم (الذئب الاغبر) الذي ارشدهم إلى طريق الخروج واتيح لهم ان ينفتحوا على العالم واصبح الذئب الاغبر رمزا للقوميين الاتراك وكلمة (ارغنيكون) رمزا للحفاظ على الهوية التركية اذ لولاه لاندثر الاتراك ولم يعد لهم وجود ومن الجدير بالذكر انه في عام ١٩٩٩ تم تأسيس منظمة سرية عرفت باسم (ارغنيكون) أو (الدولة العميقة) وكشفت السلطات التركية عن اعضاء في هذه المنظمة والمسؤولةعن اعمال الاغتيال والتفجيرات في المدن التركية وكشفت السلطات التركية ايضا في عام ٢٠٠٨ ان من المتورطين في هذه المنظمة هم قادة كبار في الجيش التركي وسياسيون وكتاب وصحفيون واساتذة جامعات، وينقسم تنظيم

الارغنيكون الى تسعة اقسام وهي القسم المركزي وقسم جمع المعلومات وقسم التحليل والتقييم وقسم التمويل والتجارة وقسم العلوم والثقافة وقسم النظريات والسيناريو وقسم الاتصال والدعاية والقسم الحقوقي وقسم العلاقات الدولية وترتبط هذه الاقسام كلها بشكل مباشر بخمسة مديرين مدنيين يتم تعيينهم من طرف المجلس المركزي للتنظيم ولهؤلاء المديرين صلاحية اختيار رؤساء الاقسام ولا يوجد اعلى من هؤلاء الخمسة إلا المجلس المركزي لتنظيم الارغنيكون

– ايمن محمد خليل الشهواني، التركيبة القومية والدينية في تركيا وتأثيرها اقليميا ودوليا ١٩٨٠–٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل – ٢٠١٣)، ص ٩.

H. Akin Unever, Turkey's Deep-State and Erhenekon conundrum the middle East Institute policy Brief, No. 23, Massachuse tts, Brondeis University, April-2009, p. 23.

(*) وثيقة: وهي وثيقة عرفت بأسم (وثيقة مكافحة الاصولية) نشرتها صحيفة طرف اليومية الليبرالية يوم ١٢ حزيران ٢٠٠٩ وقيل ان هذه الوثيقة اعدت في رئاسة الاركان التركية وذيلت بتوقيع العقيد الركن (دورسون شيشيك) احد قادة القوات المسلحة بغرض اسقاط حكومة حزب العدالة والتنمية وجماعة فتح الله كولين الإسلامية من خلال تدبير عدد من المكائد والدسائس وهذا ما يعني ان الجيش لم يتخلص بعد من فكرة الانقلابات على الحكومة الشرعية، وجاء في تلك الوثيقة التي تتألف من اربع صفحات واتهم ضابط رفيع بالبحرية التركية في صياغتها عام ٢٠٠٨ خلال حلقة دراسية خاصة بقيادة الاركان ناقشت فيها خطورة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وابرز ما جاء في تلك الوثيقة:

١– احداث تفجيرات في احد أكبر مساجد اسطنبول وتزامن ذلك مع اثارة جموع الشعب ضد سياسات وقرارات الحكومة ودفع مائة الف شخص معارض للتظاهر في اهم شوارع اسطنبول.

٢– تدبير مشكلة فوق بحر ايجة بين المقاتلات التركية واليونانية تسقط من خلالها مقاتلة تركية ليثبت الجيش ان الحكومة غير قادرة على ادارة شؤون البلاد.

٣– اخفاء اسلحة وتفجيرات في مركز جماعة فتح الله كولين وهي الحركة التي يحترمها ويؤمن بوجودها وبافكارها الدينية حزب العدالة والتنمية وبعد ان تهاجم المخابرات العسكرية مقر الجماعة المعبأ بالمتفجرات والاسلحة وتقوم اجهزة الاعلام المنتمية لمؤسسة الجيش والقوى العلمانية باستغلال الحادث (الملفق) في القضاء على التيارات الدينية.

– تغيان، الشيخ الرئيس، ص ٨٨.

(٩١) السويداني، تراجع سلطة المؤسسة العسكرية التركية، المصدر نفسه... ص ٢.

(٩٢) المصدر نفسه... ص ٦.

(٩٣) المصدر نفسه... ص ٦.

(٩٤) حامد محمد طه السـويداني، تركيا تحاكم قادة انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠، متابعات اقليمية، العدد ٢٨، السنة ١٠، مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل – ٢٠١٢) ص ٣.

(٩٥) بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر... ص ٩١.

(٩٦) السويداني، تركيا تحاكم قادة انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠... ص ٣-٤.

(٩٧) تغيان، الشيخ الرئيس... ص ٩٨ وللمزيد عن الدور التركي ينظر

– محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، ط١، شؤون سياسية (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت – ٢٠١٢).

(٩٨) تغيان، الشيخ الرئيس... ص ١٠٠.

(٩٩) السعدي، الاسلام السياسي... ص ٩٤ .